جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

الاجتهاد والتجديد
عِقْدٌ وثائقي

إشراف وتقديم
أ.د/ محمد مختار جمعة
وزير الأوقاف
رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وعضو مجمع البحوث الإسلامية

١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م

بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(هود : الآية ٨٨)

تقـــديـــــم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعـــد:

فمما لا شك فيه أن الإقدام على التجديد في فهم وعرض القضايا الفقهية، والنظر في المستجدات العصرية، وفي بعض القضايا القابلة للاجتهاد يحتاج إلى رؤية ودراية وفهم عميق، وشجاعة وجرأة محسوبة، وحسن تقدير للأمور في آن واحد.

كما أنه يحتاج من صاحبه إلى إخلاص النيّة لله (عز وجل) بما يعينه على حسن الفهم وعلى تحمل النقد والسهام اللاذعة ممن أغلقوا باب الاجتهاد، وأقسموا جهد أيمانهم أن الأمة لم ولن تلد مجتهدًا بعد، وأنها عقمت عقمًا لا براء منه، متناسين أو متجاهلين أن

الله (عز وجل) لم يخصّ بالعلم ولا بالفقه قومًا دون قوم، أو زمانًا دون زمان، وأن الخير في أمة سيدنا محمد ﷺ إلى يوم القيامة.

ولكي نقطع الطريق على أي مزايدات تريد النيل من فكرة التجديد أو العمل على عرقلتها، فإنني أؤكد على الثوابت والأمور التالية:

١ - أنَّ ما ثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة، وما أجمعت عليه الأمة وصار معلومًا من الدين بالضرورة كأصول العقائد وفرائض الإسلام من وجوب الصلاة، والصيام ، والزكاة، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا، كل ذلك لا مجال للخلاف فيه، فهي أمور توقيفية لا تتغير بتغيّر الزمان والمكان والأحوال والأشخاص، فمجال الاجتهاد هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي، يقول الإمام أبو حامد الغزالي (رحمه الله) في كتابه المستصفى: ووجوب الصلوات الخمس والزكوات وما اتفقت عليه الأمة من جليات الشرع فيه أدلة قطعية يأثم فيها المخالف؛ فليس ذلك محل

الاجتهـــاد .

٢- أننا ننظر بكل التقدير والاحترام لآراء الأئمة المجتهدين: الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، ومن كان على شاكلتهم من العلماء والفقهاء المعتبرين في اجتهادهم، نرى أنهم جميعًا أهل علم وفضل ، فقد بذل كلٌّ منهم وسعه في الاجتهاد والاستنباط في ضوء معطيات عصره ، وتلقت الأمة مذاهبهم بالرضا والقبول.

٣- نؤمن أيضًا أن بعض الفتاوى ناسبت عصرها وزمانها أو مكانها، أو أحوال المستفتين، وأنَّ ما كان راجحًا في عصر وفق ما اقتضته المصلحة في ذلك العصر قد يكون مرجوحًا في عصر آخر إذا تغيرت ظروف هذا العصر وتغير وجه المصلحة فيه، وأن المفْتَى به في عصر معين، وفي بيئة معينة، وفي ظل ظروف معينة، قد يصبح غيره أولى منه في الإفتاء به إذا تغيّر العصر، أو تغيّرت البيئة، أو تغيّرت الظروف، ما دام ذلك كله في ضوء الدليل الشرعي المعتبر،

والمقاصد العامة للشريعة؛ وما دام الأمر صادرًا عن من هو- أو من هم - أهل للاجتهاد والنظر.

وقد ذكر الإمام القرافي (رحمه الله) في كتابه الإحكام: وَيَنْبَغِي لِلْمُفْتِي إذَا وَرَدَ عَلَيْهِ مُسْتَفْتٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمُفْتِي فَلَا يُفْتِيهِ بِمَا عَادَتُهُ يُفْتِي بِهِ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنْ بَلَدِهِ، وَهَلْ حَدَثَ لَهُ عُرْفٌ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ اللُّغَوِيِّ أَمْ لَا؟ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ عُرْفِيًّا، فَهَلْ عُرْفُ ذَلِكَ الْبَلَدِ مُوَافِقٌ لِهَذَا الْبَلَدِ فِي عُرْفِهِ أَمْ لَا؟ وَهَذَا أَمْرٌ مُتَيَقَّنٌ وَاجِبٌ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ.

٤- أننا نؤمن بالرأي والرأي الآخر، وبإمكانية تعدد الصواب في بعض القضايا الخلافيّة ، في ضوء تعدد ظروف الفتوى وملابساتها ومقدماتها ، وإذا كان بعض سلفنا الصالح قد قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب، فإننا نذهب أبعد من ذلك فنقول: إن كلا الرأيين قد يكونان على صواب، غير أن أحدهما راجح والآخر مرجوح، فنأخذ بما نراه

راجحًا مع عدم تخطئتنا لما نراه مرجوحًا، ما دام صاحبه أهلا للاجتهاد ، ولرأيه حظ من النظر والدليل الشرعي المعتبر، فالأقوال الراجحة ليست معصومة، والأقوال المرجوحة ليست مهدرة ولا مهدومة.

٥- أنَّ تسارع وتيرة الحياة العصرية في شتى الجوانب العلمية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، إضافة إلى التقلبات والتكتلات والتحالفات والمتغيّرات السياسية والاقتصادية والحياتية والاجتماعية، كل ذلك يحتم على العلماء والفقهاء إعادة النظر في ضوء كل هذه المتغيّرات؛ للخروج من دوائر الجمود التي تحاول بعض التيارات المتشددة فرضها - من خلال فرض رؤيتها الجامدة المنغلقة - على المجتمع.

٦- أن الإسلام فتح باب الاجتهاد واسعًا، فقد أقر نبينا ﷺ مبدأ الاجتهاد حتى في حياته ﷺ، فعندما بعث ﷺ سيدنا مُعَاذ بن جبل رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»،

قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ الله، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي كِتَابِ الله؟»، قَالَ: أَقْضِي بِسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله؟»، قَالَ: أَجْتَهِدُ رأيي ولَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صدري وَقَالَ: «الْحَمْدُ لله الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله» (رواه أبو داود)، والمراد بقوله: «ولا آلو» أي: لا أقصر في الاجتهاد والنظر في المسألة.

ولا شك أن هذا الحديث النبوي الشريف يُعَدُّ عمدة في فتح باب الاجتهاد وإعمال العقل إلى يوم القيامة، حيث بدأ سيدنا معاذ بن جبل ﷺ بالنظر في كتاب الله، فإن وجد في المسألة مناط الفتوى حُكمًا من كتاب الله تعالى ينطبق عليها واقعًا حَكَمَ فيها بما ورد في كتاب الله، سواء أكان حكمًا قطعي الثبوت والدلالة، أم كان حكمًا قطعي الثبوت ظني الدلالة، أي مما يحتاج إلى إعمال العقل في استخلاص الحكم، مع تحقق المناط وانطباق النص على الواقع، فإن لم يجد في المسألة نصًّا قرآنيًّا لا قطعي الدلالة ولا ظنيها انتقل إلى سنة

سيدنا رسول الله ﷺ؛ سواء أكان الانتقال لتفسير النص القرآني، أم بيان مجمله، أم تقييد مطلقه، أم تخصيص عمومه، أم كان حديثًا منشئًا لحكم تفصيلي في ضوء المقاصد العامة للتشريع المتضمنة في كتاب الله، فإن لم يجد حديثًا قاطعًا بالحكم في المسألة أو لم يجد فيها حديثًا أصلًا، عمد إلى إعمال العقل وقياس الأشباه والنظائر، واجتهد رأيه دون تقصير.

فسيدنا معاذ بن جبل (رضي الله عنه) كان قد بعثه النبي ﷺ إلى اليمن في حياته ﷺ، ولم يقل له سيدنا معاذ: إن لم أجد حكمًا في المسألة في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسول الله ﷺ أنتظر أو أتوقف حتى أرجع إليك أو سأرسل إليك رسولًا، ولم يطلب النبي ﷺ منه ذلك، بل أطلق له حرية الاجتهاد في حياته ﷺ، ولم يطلب منه حتى مراجعته وعرض ما يقضي به عليه، بل ترك له مساحة واسعة للاجتهاد والنظر، قائلًا له: «الحَمْدُ لله الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله».

وقد سار الصحابة (رضي الله عنهم)على نهج النبي ﷺ من بعده، فهذا سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يبعث برسالته التاريخية في القضاء إلى سيدنا أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه)، وكان مما ورد فيها: «من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ بِحُجَّةٍ، وَأَنْفِذِ الْحَقَّ إِذَا وَضَحَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ... الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يُخْتَلَجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، اعْرف الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ فَاعْمَدْ إِلَى أَحَبِّهَا عِنْدَ الله وَأَشْبَهِهَا بِالْحَقِّ فِيمَا تَرَى..» (رواه الدارقطني).

ولم يطلب عمر (رضي الله عنه) من أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) التوقف حتى يرجع إليه أيضًا، كما أنه لم يطلب منه حتى جَمْعَ الناس على المسألة، وإن كان ذلك مما هو مستحب

ومندوب فيما يحتاج إلى ذلك، غير أن ولي الأمر أو المجتهد إنما يفعل ذلك متى احتاج إليه، مع تأكيدنا على أن رأي الحاكم يقطع الخلاف في المختلف فيه للمصلحة المعتبرة في ضوء المقاصد العامة للشرع الحنيف.

٧- لا بد أن نضع في اعتبارنا أن أي تغيير أو تجديد في تناول قضايا الخطاب الديني عبر تاريخ البشرية لا يمكن أن يكون موضع إجماع أو اتفاق قبل الاختبار لمدد أو فترات زمنية تطول وتقصر وفق قناعات المجددين وصمودهم واجتهادهم وقدرتهم على الإقناع برؤاهم الفكرية الجديدة، وأن التقليديين والمحافظين والمستفيدين من الأوضاع المستقرة لا يمكن أن يسلِّموا بالسرعة والسهولة التي يطمح إليها المجددون، وبمقدار عقلانية المجددين وعدم شطط المحسوبين عليهم في الذهاب إلى أقصى الطرف الآخر يكون استعداد المجتمع لتقبل أفكارهم، بقطعهم الطريق على أصحاب الفكر الجامد والمتحجر من طعنهم في مقتل.

٨- نؤكد على أن التجديد الذي نسعى إليه يجب أن ينضبط بميزاني الشرع والعقل، وألا يُترك نهبًا لغير المؤهلين وغير المتخصصين أو المتطاولين الذين يريدون هدم الثوابت تحت دعوى التجديد، فالميزان دقيق، والمرحلة في غاية الدقة والخطورة؛ لما يكتنفها من تحديات في الداخل والخارج، فالمتخصص المؤهل إذا اجتهد فأخطأ له أجر، وإن اجتهد فأصاب فله أجران، الأول لاجتهاده والآخر لإصابته، أما من تجرأ على الفتوى بغير علم، فإن أصاب فعليه وزر، وإن أخطأ فعليه وزران، الأول لاقتحامه ما ليس له بأهل، والآخر لما يترتب على خطئه من آثار كان المجتمع والدين معًا في غنى عنها، في ظل أوقات تحتاج إلى من يبني لا من يهدم.

كما نؤكد أن المساس بثوابت العقيدة والتجرؤ عليها وإنكار ما استقر منها في وجدان الأمة لا يخدم سوى قوى التطرف والإرهاب وخاصة في ظل الظروف التي نمر بها، لأن الجماعات المتطرفة تستغل مثل هذه السقطات لترويج شائعات التفريط في الثوابت؛ مما

ينبغي التنبه له والحذر منه، فإذا أردنا أن نقضي على التشدد من جذوره فلا بد أن نقضي على التسيب من جذوره، فلكل فعلٍ ردّ فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه، ويقولون: لكل شيء طرفان ووسط، فإن أنت أمسكت بأحد الطرفين مال الآخر، وإن أنت أمسكت بالوسط استقام لك الطرفان، فنحن مع التيسير لا مع التعسير ولا التسيب، ومع السماحة لا التفريط، ومع الالتزام الديني والقيمي والأخلاقي دون أي تشدد أو تطرف أو جمود أو انغلاق، فبين التشدد والالتزام خيط جدّ دقيق، وبين التيسير والتسيب خيط جدّ دقيق، والعاقل من يدرك هذه الفروق الدقيقة، ويقف عند حدودها فَاقِهًا لها، غير غافل عنها، وقد نقل الإمام السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن، عن الماوردي أنه قال: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُضَارِبِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْفَضْلِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ تُخْرِجُ أَمْثَالَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ مِنَ الْقُرْآنِ فَهَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِ الله «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا»؟ قَالَ: نَعَمْ

فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانُۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

٩- نؤكد على أهمية ثقافة التفكير في سائر جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والإدارية، والخروج من دائرة القوالب الجاهزة والأنماط الجامدة إلى رؤية تتسم بالفكر وإعمال العقل، وعلينا جميعًا أن نعمل على تحريك هذا الجمود من خلال العمل على نشر ثقافة التفكير من خلال الصالونات الثقافية والمنتديات والحلقات النقاشية، فإن هناك من يعتبر مجرد التفكير في

التجديد خروجًا على الثوابت وهدمًا لها؛ حتى وإن لم يكن للأمر المجتهَد فيه أدنى صلة بالثوابت، أو بما هو معلوم من الدين بالضرورة وما هو قطعي الثبوت قطعي الدلالة، فقد تبنى منهج الجمود - والتكفير والتخوين والإخراج من الدين- أناس لا علم لهم ولا فقه، ولا هُمْ من المجتهدين ولا حتى من أهل الاختصاص - أو دارسي العلوم الشرعية من مظانها المعتبرة -، مسرعين في رمي المجتمع بالتبديع، ثم التجهيل، فالتكفير، حتى وصل الأمر بغلاتهم إلى التفجير واستباحة الدماء؛ مما يتطلب حركة سريعة وقوية وغير هيّابة لمواجهة الجمود والفكر المتطرف معًا، حتى نخلِّص المجتمع والإنسانية من خطر التطرف الفكري وما يتبعه من تبني الإرهاب منهجًا وسلوكًا.

وفي هذا الكتاب نقدم جانبًا وثائقيًّا من جهود وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في قضايا الاجتهاد والتجديد، سواء من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدها المجلس الأعلى

للشئون الإسلامية، أم الوثائق التي صدرت عن هذه المؤتمرات، أم من خلال الإصدارات العلمية للوزارة والمجلس خلال عقد من الزمن في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣م، سائلين الله (عز وجل) أن يتقبل هذا العمل، وأن ينفع به، وأن يجزي كل من أسهم فيه بجهد خير الجزاء.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل

أ.د/ محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

أولًا: توصيات المؤتمرات الدولية للأوقاف

عقدت وزارة الأوقاف المصرية ممثلة في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية اثني عشر مؤتمرًا دوليًّا على مدار عشر سنوات، كان لها أثرها في قضايا التجديد وبناء الوعي، وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن العديد من التوصيات التي تعمل على تعزيز الفهم الصحيح للمبادئ الإسلامية، وترسيخ المعاني الإيمانية والقيم الأخلاقية والإنسانية، ومواجهة وتصحيح المفاهيم المغلوطة والأفكار المنحرفة والمتطرفة، وذلك على النحو التالي(*):

١- من توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والعشرين (خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم على المصالح الوطنية والعلاقات الدولية)(**)

١- التنسيق بين وزارات الأوقاف ومؤسسات الإفتاء والمجامع العلمية والفقهية في القضايا الكبرى التي تهم الأمَّة على مستوى العالم الإسلامي، والالتزام بالوسطية والضوابط الشرعيَّة بعيدًا

(*) حرصًا على عدم التكرار لم يتم ذكر أي توصيات مكررة، أو تلك التي تضمنتها الوثائق.

(**) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٥ و٢٦ من مارس ٢٠١٤م.

عن أي مؤثرات أخرى.

٢- مخاطبة مؤسسات الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، بإيجاد مساحة مناسبة لنشر الفكر الوسطي بعيدًا عن كل مظاهر الغلو والتشدد.

٣- فتح الأبواب للفكر الوسطي المستنير بما يسد الأبواب أمام تيارات الفكر التكفيري، وتنبيه المجتمعات الإسلامية على أنَّ التكفير حكم شرعي مَرَدُّه إلى الله ورسوله، ولا يجوز الحكم به إلا بكفر صراح يرفع الرأي به أهل العلم والاختصاص من المجامع العلمية والفقهية المتخصصة إلى القضاء العادل للحكم البات فيه ، وليس من حق الأفراد أو الجماعات الافتئات في ذلك.

٤- تأصيل وتجديد الفهم الشرعي الصحيح للمُصطلحات الشائعة في المجتمع الإسلامي؛ مثل: الجهاد، والحسبة، والولاء والبراء، ودار الحرب، ودار الإسلام وطبيعة العلاقة بينهما، والحكم بما أنزل الله، بما يتناسب مع معطيات العصر ومستجداته، وفي ضوء

الثوابت الراسخة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بها؛ حتى لا تحدث بلبلة في المجتمع.

٥- ضرورة فتح أبواب الحوار والتواصل بين العلماء والشباب، مع التأكيد على بناء جسور الثقة بينهما من خلال العلماء باعتبارهم القدوة، والشباب باعتبارهم عدة المستقبل.

٦- ضرورة الإفادة من التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المختلفة للرد على الفتاوى والاستفسارات من المواطنين، على أنْ يقوم بذلك العلماء المتخصصون في هذا الشأن، إذ إن أهل الباطل لا يعملون إلا في غياب أهل الحق، فإذا فرط أصحاب الحق في حقهم تمسك أصحاب الباطل بباطلهم.

٧- العمل المشترك على محو الأمية الدينية والثقافية والفكرية لجميع أبناء العالم الإسلامي في سبيل تحصين شبابنا من أن تتخطفهم أفكار الجماعات المتطرفة أو المتشددة أو الغالية في دين الله أو الملحدة أو المضللة، فإذا أردنا أن نقضي على التشدد من جذوره لا بد أن نقضي على التسيب من جذوره.

٨- التوصية بوضع المساجد في جميع الدول العربية والإسلامية تحت إشراف وزارات الأوقاف وما في حكمها حتى لا تتخطفها أيدي العابثين.

٩- إعداد كوادر مؤهلة للرد على الشبهات والافتراءات التي تُورَد على المسلمين كل يوم، وإظهار الوجه السمح لهذا الدين القويم.

١٠- حفظ النفس من مقاصد الإسلام الكبرى، فلا يحل الاعتداء عليها أو استباحتها، فقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق محض فساد وإفساد في الأرض، يقول الحق سبحانه: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢).

١١- التأكيد على سماحة الإسلام وحضارته التي تستوعب البشر جميعًا، مسلمين وغير مسلمين، من منطلق قول الحق سبحانه وتعالى لنبينا ﷺ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

١٢- العمل على جعل التعريف بحقائق الإسلام ومقاصده ووَسَطيَّتِهِ مُقَرَّرًا جامِعيًّا يُجنّب الطُّلاب الوقوع في محاذير التكفير، ويُبعِدُهُم عن مؤثراتِ الأفكار المتطرفة.

١٣- العمل على الإفادة من العُلوم الإنسانية في كليات تخريج الأئمة والخطباء والوعاظ والمفتين؛ حتى يكونوا على بصيرة ووعي بأحكام دينهم وواقع مجتمعهم وما يدور حولهم في العالم.

١٤- التعاون بين وزارات: الأوقاف، والتربية والتعليم، والتَّعليم العالي، والشَّباب والرياضة، والثقافة، من أجل تهيئة الكوادِرِ القادِرَةِ على الوصول برسالة الإسلام في سماحته ووسطيّته إلى أبناء الوطن جميعًا.

١٥- تبني المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سلسلة من النَّدَواتِ وَوِرَشِ العَمل بالتعاون مع الوزارات سالفة الذكر، تستوعب جُغرافيا الوطن كله، ويُشارك فيها العلماء في كل التخصصات؛ ومعالجة ما قد يقعُ فيهِ الشبابُ من أفكارٍ زائفة، ورؤى زائغة، ومن بينِ هذهِ النَّدَواتِ ما يتعلَّق بقضايا التَّكفيرِ ومَخاطِرِه،

وتشجيع الانتماء الوطني.

١٦- إقامة جسور التعاون مع اتحادِ الجامعات العربية والإسلامية للتوافق على هذهِ الأهداف، والعمل على رعايتها في مناهج التَّعليم حسب ظروف كل دولة.

١٧- دعوة وسائل الإعلام بكُل قطاعاتها سواء الإعلام الرسمي أم الخاص، إلى التوازن في عرض الأفكار والتعامل مع الآراء، والالتزام بمهنية العمل الإعلامي حرصًا على مَصالِح الوطَنِ العُليا، وسَدًّا لأبواب الغُلُو والتَّكفير، والدعوة إلى ميثاقِ شَرَفٍ إعلامي يتبناه الإعلاميون أنفسهم من أجل إعلام أكثرَ حَيْدَةً ومِهَنِيَّة، وحِرْصًا على مصالح البلاد.

١٨- إيجاد قنوات للتعاون مع الأجهزة المماثلة في جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ لأنَّ قضية التكفير قضية العالم الإسلامي كله ، وانعكاساتها السلبية تؤثر على صورة الإسلام والعالم الإسلامي.

* * *

٢- من توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والعشرين
(عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه:
طريق التصحيح)(*)

١- يعلن المؤتمر أن الإسلام دين يكفل حرية الاعتقاد؛ فـ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأنه يسوي بين الناس في المواطنة والحقوق والواجبات على اختلاف معتقداتهم دون تمييز، وأن عماده العدل والرحمة وصيانة القيم والدفاع عنها، وقبول التنوع واعتباره سر الكون، كما يحرم الاعتداء على الدماء والأعراض والأموال إلا ردًّا لعدوان ظاهر على الدولة، ووفق ما يقرره رئيسها والجهات المختصة بذلك فيها، إذ إن إعلان الحرب دفاعًا عن الأوطان إنما هو حق للدولة وفق ما يقرره دستورها ورئيسها وليس حقًّا للأفراد، وأنه يحترم العقل أداة للفكر الصحيح، ويُشبع الوجدان، ويُغذي المشاعر، ويُعانق بين الدنيا والآخرة، وكل تصرف على غير ذلك مجافٍ لصحيح الإسلام.

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٨ و٢٩ من فبراير ٢٠١٥م.

٢- الإسلام بريء مما يرتكبه بعض المنتسبين إليه من التكفير، وترتيب بعض الأفعال الإجرامية عليه من ذبح وحرق وتمثيل وتدمير وتخريب، إذ هو افتئات على حق الله المتفرد بالعلم بما في قلوب عباده، كما أنه افتئات على حق ولي الأمر.

٣- لا يصح أن يحتج على الإسلام بأخطاء بعض المنتسبين إليه، ولا بسوء فهمهم له أو انحرافهم عن منهجه.

٤- على جميع أتباع الديانات النظر إلى الأديان الأخرى بمعيار موضوعي واحد دون تحميلها أخطاء بعض أتباعها.

٥- توظيف بعض المنتسبين للإسلام الدين لأغراض نفعية أو سلطوية إساءة إليه، وإجرام في حقه.

٦- إنكار طرد الناس من أوطانهم، أو هدم دور عبادتهم، وسبي نسائهم، واستباحة أموالهم، بسبب اختلاف دينهم تحت مسمى الدولة الإسلامية أو أي مسمى آخر، والإسلام بريء من كل هذا.

٧- تحريم ازدراء الأديان لما فيه من اعتداء على مشاعر أتباعها،

ولما ينشأ عنه من تكدير السلم الاجتماعي والإنساني العام، وما يترتب عليه من إشاعة الفتنة والعنف وصدام الحضارات.

٨- تصحيح المفاهيم الآتية:

آ- الإرهاب، وهو الجريمة المنظمة التي يتواطأ فيها مجموعة من الخارجين على نظام الدولة والمجتمع، وينتج عنها سفك دماء بريئة، أو تدمير منشآت، أو اعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة.

ا- الخلافة: وصف لحالة حكم سياسي متغير يمكن أن يقوم مقامها أي نظام أو مسمى يحقق مصالح البلاد والعباد وفق الأطر القانونية والاتفاقات الدولية، وما ورد فيها من نصوص يُحمل على ضرورة أن يكون هناك نظام له رئيس ومؤسسات حتى لا يعيش الناس في فوضى، فكل حكم يحقق مصالح البلاد والعباد ويقيم العدل فهو حكم رشيد، وعليه فلا حق لفرد أو جماعة في تنصيب خليفة أو

دعوى إقامة دولة خلافة خارج أطـر الديمقراطيات الحديثة.

ث- الجزية: اسم لالتزام مالي انتهى موجبه في زماننا هذا، وانتفت علته بانتفاء ما شرعت لأجله في زمانها، لكون المواطنين قد أصبحوا جميعًا سواء في الحقوق والواجبات، وحلَّت ضوابط ونظم مالية أخرى محلها، مما أدى إلى زوال العلة، وما ورد في القرآن الكريم من حديث عنها يُحْمل على الأعداء المحاربين والمعتدين الرافضين للمواطنة، وليس على المواطنين المسالمين المشاركين في بناء الوطن والدفاع عنه.

خ- دار الحرب: مصطلح فقهي متغير، وقد أصبح في وقتنا الحاضر لا وجود له بمفهومه المصطلحي القديم في ظل الاتفاقات الدولية والمواثيق الأممية، ولا يخل تغيره بالتأكيد على حق الدول في استرداد أرضها المغتصبة، وأخصها حقوق الشعب الفلسطيني، والشرع يوجب الوفاء بالعقود، وعليه

فلا هجرة من الأوطان بدعوى الانتقال لدار الإسلام.

ن- المواطنة: تعني أن يكون المواطنون جميعًا سواء في الحقوق والواجبات داخل حدود دولهم.

ه- الجهاد: رد العدوان عن الدولة بما يماثله دون تجاوز أو شطط، ولا مجال للاعتداء، ولا حق للأفراد في إعلانه، إنما هو حق لرئيس الدولة والجهات المختصة بذلك وفق القانون والدستور.

ر- على المؤسسات العلمية الدينية وضع ضوابط التكفير لتكون بين يدي القضاء، وبما يشكل وعيًا ثقافيًّا ومجتمعيًّا يميز بين ما يمكن أن يصل بالإنسان إلى الكفر وما لا يصل به إليه، أما الحكم على الأفراد أو المنظمات أو الجماعات فلا يكون حقًّا للأفراد أو المنظمات أو الجماعات، وإنما يكون بموجب حكم قضائي مستند إلى أدلته الشرعية والضوابط التي تضعها المؤسسات الدينية المعتبرة، حتى لا نقع في فوضى التكفير والتكفير المضاد، مع التأكيد أن استحلال

قتل البشر أو ذبحهم أو حرقهم أو التنكيل بهم من قبل الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات يعد خروجًا عن الإسلام.

ج- الحاكمية: تعني الالتزام بما نزل من شرع الله، وهذا لا يمنع احتكام البشر إلى قوانين يضعونها في إطار مبادئ التشريع العامة وقواعده الكلية، وفقًا لتغير الزمان والمكان، ولا يكون الاحتكام لتلك التشريعات الوضعية مخالفًا لشرع الله ما دام أنه يحقق المصالح العامة للدول والشعوب والأفراد والمجتمعات.

٩- ضرورة تطوير الخطاب الإسلامي بحيث يكون خطابًا متوازنًا يجمع بين العقل والنقل، وبين مصلحة الفرد والمجتمع والدولة، ويسوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ويكون قادرًا على محاربة كل ألوان التطرف والغلو والتسيب والإلحاد.

١٠- يوصي المجتمعون بإقامة مرصد دائم بكل لغات العالم، تكون مهمته رصد أخطاء بعض المنتسبين للإسلام وشبهات

أعدائه والرد عليها بالحجة والبرهان، بحيث يربط بين جميع الهيئات والمؤسسات الإسلامية في العالم.

١١- يجب إعادة النظر في مناهج الدراسة الدينية والثقافية في المؤسسات التعليمية في العالم العربي والإسلامي ، وتنقيتها من المسائل المرتبطة بظروف تاريخية وزمانية ومكانية معينة ، مما يتطلب إعادة النظر فيها وفق ظروفنا وزماننا ومكاننا وأحوالنا ؛ بما يؤدي إلى نشر ثقافة التسامح ، وتكوين العقل بما يجعله قادرًا على التفكير وإنزال الأحكام الشرعية على المستجدات والنوازل من غير مجافاة للواقع أو التضارب معه ، على أن توضع هذه التوصية تحت نظر اجتماع القمة العربية المقبلة.

١٢- يطالب المجتمعون بضرورة قيام الدول العربية بتشكيل قوة ردع عربية مشتركة لمقاومة الإرهاب.

١٣- يطالب المجتمعون باتخاذ خطوات عربية وإسلامية باتجاه تكوين تكتلات سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية في ظل

جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بما يجعل منها مجتمعة رقمًا صعبًا يصعب تجاوزه أو الافتئات عليه في المحافل الدولية، أو التكتلات الاقتصادية العالمية، أو الغزو الفكري والثقافي لأبناء أمتنا العربية والإسلامية.

١٤- التنسيق بين الوزارات المعنية بالثقافة والتربية، بحيث تعمل وزارات الأوقاف، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة، والشباب والرياضة كفريق عمل، على أن يقوم الإعلام بدوره في تأصيل القيم.

١٥- التوصية بالاهتمام البالغ تدريبًا وتكليفًا واستخدامًا لعوامل التواصل الحديثة والعصرية، وبخاصة في المؤسسات الدينية والفكرية والثقافية.

١٦- تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات تجتمع كل أربعة أشهر، وتصدر بيانًا يرسل إلى جميع المشاركين وإلى وسائل الإعلام المختلفة؛ للوقوف على ما يتم تنفيذه.

* * *

٣- من توصيات المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين (رؤية الأئمة والدعاة لتجديد الخطاب الديني وتفكيك الفكر المتطرف)(*)

أولًا- أهم أسباب التطرف والغلو:

١. الانغلاق، والجمود، والتقليد الأعمى، وسوء الفهم، والوقوف عند حرفية النصّ، والابتعاد عن فقه المقاصد والمآلات، وعدم فهم القواعد الكلية للتشريع، وإتاحة الفرصة لتصدر غير المؤهلين وغير المتخصصين لبعض جوانب المشهد الدعوي.

٢. متاجرة بعض الجماعات والتنظيمات بالدين، واتخاذه مطيّة لتحقيق مصالح سياسية وحزبية، مع إيثار مصالح الجماعات والتنظيمات على المصالح العليا للدين والوطن، وغلبة التديّن الشكلي والتدين السياسي على التدين الخالص لله (عز وجل).

٣. نجاح بعض القوى الاستعمارية في استقطاب عملاء لها في كثير من الدول العربية والإسلامية، سواء على وجه المصالح

(*) انعقد هذا المؤتمر في مدينة الأقصر يومي ١٤و١٥ من نوفمبر ٢٠١٥م.

المتبادلة، والوعود الوهمية لبعض الجماعات، أم عن طريق شراء الذمم والولاءات.

ثانيًا- آليات تفكيك الفكر المتطرف وعلاج أسبابه:

١- التأكيد على قَصْر الخطابة والدعوة والفتوى على أهل العلم المتخصصين دون سواهم، وقصر الخطبة على المسجد الجامع دون الزوايا والمصليات، ودعم موضوع الخطبة الموحدة.

٢- العمل على تجفيف منابع التطرف بالجامعات من خلال منع تجنيد الشباب؛ وذلك عن طريق حوارات علمية عن الإسلام وروحه السمحة تتسم بالواقعية والموضوعية والعقلانية، وبما يمس القضايا العصرية مسًّا واقعيًّا، وكذلك عن طريق منع تحويل القاعات المخصصة للمذاكرة أو الترفيه بالجامعات والمدن الجامعية إلى زوايا لتجنيد طلاب الجامعات لصالح الجماعات المتطرفة والمتشددة، والاستعاضة عن ذلك بمسجد جامع في كل جامعة وكل مدينة جامعية، يقوم بالإشراف عليه من الناحية الدعوية

العلماء المتخصصون من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف وأئمتها.

٣- التحصين المبكر للأطفال والناشئة ، والحرص على عدم وقوعهم في أيدي المتشددين، بخاصة في مرحلة الروضة والتعليم الابتدائي ، وعـدم إسناد تدريس مادة التربية الدينية إلى غير المتخصصين ، وعدم تمكين أي من المنتمين للتيارات المتطرفة أو المتشددة من تشكيل عقول أبنائنا في هذه المراحل السنية المبكرة، مع التوسع في مجال ثقافة الطفل بأعمال هادفة، مثل مجلة «الفردوس» التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٤- مواجهة الجماعات المتطرفة بتفكيك شبهاتها والرد عليها بالأدلة العلمية الدامغة، وذلك عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، حتى لا تنطلي هذه الأفكار الضالة المنحرفة على عقول الناس، وبخاصة النشء والشباب، مع التوسع في الدراسات والبحوث والكتب والمجلات التي تعمل على

تفكيك هذا الفكر، وبخاصة تلك التي تصدر عن الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية، مثل كتاب "مفاهيم يجب أن تصحح" الذي أصدرته وزارة الأوقاف المصرية، وتمت ترجمته إلى عدة لغات، منها: الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والسواحلية، مع التوصية بترجمته إلى لغات أخرى، وأن تكون مادة الثقافة الدينية مقررًا أصيلًا في جميع المراحل التعليمية.

٥- ضرورة التنـوع الثقافي من خلال الانفتاح على الآخر والتواصل معه، مع إعداد الموفدين إعدادًا متميزًا وبخاصة في مجال اللغات بما يؤهلهم للتواصل مع الآخر، والتوسع في مجال الترجمة والنشـر، والانفتـاح والتواصل الثقافي الداخلي بما يجمع العلماء والمفكريـن والمثقفين والأدبـاء والإعلاميين على مائدة فكرية واحدة، مع التأكيد على أهمية وجود بناء معلوماتي قوي ومحترف يستطيع مواجهة ما ينشر من أفكار هدامة تصحيحًا وتفنيدًا ومراجعة، حرصًا على

عقول الشباب وغيرهم من أن تتخطفها أيدي المتشددين.

٦- التأكيد على أهمية قيام وسائل الإعلام باستضافة العلماء المتخصصين الذين يحملون الفكر الوسطي المستنير وإبراز فكرهم، وعدم السماح لحملة الفكر المتطرف والمتشدد أو المتحلل من الوصول إلى الشباب عبر القنوات الإعلامية المرئية أو المسموعة أو المقروءة، مع التركيز على نشر الخطـاب الديني الوسطي القائم على عظمة الأخلاق وحسن المعاملة واحترام الآخر وتقديره، والابتعاد عن التدين السياسي والتدين الشكلي الظاهري البعيد عن جوهر الدين.

٧- تعميق جسور التواصل والتعاون مع المؤسسات الإسلامية الوسطية بالدول العربية والإسلامية؛ من أجل تفكيك الفكر المتطرف والقضاء عليه، وبيان خطورته على الفرد والمجتمع والعالم، مع العمل على بناء تكتل عربي وإسلامي وإنساني لمواجهة قوى الشر والتطرف والإرهاب.

٨- العمل على تحقيق الاجتهاد الجمعي الذي يدعى إليه كبار علماء المسلمين ممن يحملون هموم العالم، ويعملون على حلّ مشكلاته، لينظروا غير هيَّابين ولا وجلين في القضايا المشكلة والعالقة، خصوصًا ما كان منها متعلقًا بقضية الإرهاب، وتحديد مفهوم دار الإسلام، والالتحاق بجماعات العنف المسلح، والخروج على المجتمع وكراهيته، واستباحة دم المواطنين بالقتل أو التفجير، أو ما كان متعلقًا بحقوق الإنسان والحرية، أو كان متعلقًا بأمور الاجتماع وأولها: قضايا المرأة، وتحديد أوائل الشهور العربية بالحساب الفلكي، ومسائل الحج، وبخاصة الإحرام من جدة للقادم جوًّا أو بحرًا، ورمي الجمرات في سائر الأوقات، وغير ذلك مما يفرضه واجب الوطن وواجب الوقت وحاجة الناس، مع استنهاض الأمة لاستصدار فتاوى تُوجب العمل وتحرّم التقاعس والكسل، شريطة ألا يُفتى في هذه القضايا الدقيقة بفتاوى مجملة ونصوص عامة لا تنزل إلى أرض الواقع وتغيره ولا

تحسم القضية.

٩- الإشادة بإقامة هذا المؤتمر في مدينة الأقصر والتوصية بتكرار التجربة في المؤتمرات المختلفة، العلمية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها، في محافظات الجمهورية المختلفة، لتسليط الضوء على ما تحويه مصرنا الغالية بمحافظاتها المختلفة من كنوز حضارية وأثرية وطبيعية وتاريخية، حيث إن لكل محافظة روحًا خاصة وعبقًا خاصًّا، كما أن لكل محافظة إسهامها في التاريخ المصري والحضارة المصرية، وهو ما يجب الوقوف عليه والتعريف به.

* * *

٤- من توصيات المؤتمر الدولي العام السادس والعشرين
(دور المؤسسات الدينية في مواجهة التحديات: الواقع والمأمول .. نقد ذاتي ورؤية موضوعية)(*)

١- أجمع المشاركون في المؤتمر من العلماء والوزراء والمفتين والمفكرين والمثقفين على تبني وثيقة مصر لنبذ التطرف والتمييز العنصري، التي تنص على رفض كل ألوان التطرف والإرهاب، وجميع أنواع التمييز العنصري؛ سواء أكان على أساس الدين أم العرق أم اللون أم الجنس، وإعلاء قيمة الإنسان كإنسان، والتأكيد على أهمية الاحترام المتبادل والتعايش السلمي على أرضية إنسانية خالصة.

٢- اختيار العلماء سواء في البرامج الإعلامية، أم المنتديات الفكرية والثقافية، أم في مجال اختيار القيادات الجامعية وقبل الجامعية من ذوي الكفاءة العلمية المتميزة والمهارات الدعوية القادرة على المواجهة والمناظرة، والحوار بالعلم والعقل والحكمة والموعظة الحسنة.

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٤، ١٥ من مايو ٢٠١٦م.

٣- تطوير العملية التعليمية من حيث المناهج وطرق التدريس ووسائل التقويم بما يحقق تخريج جيل قادر على المواجهة والحوار والمناظـرة في مواجهة الفكـر المتطـرف والتحديات المعاصـرة.

٤- إنشاء مراكز عالمية غير نمطية تتابع كافة الأفكار وترصدها لتصنيفها، وإبداع التفكيك العلمي الملائم لها، مع التأكيد على ضرورة تنسيق الجهود العربية والإسلامية في هذا المجال.

٥- الإعداد لإصدار نشرات علمية للقضايا العصرية والمستجدة في ضوء مبادئ الشرع الشريف ووسطيته وسماحته؛ حتى لا يحدث انفصام بين مبادئ الإسلام وواقع الحياة، مع مناقشة هذه المستجدات بحكمة وشجاعة.

٦- قصر القبول في الكليات الشرعية على الطلاب المتميزين والمؤهلين تربويًّا، وفكريًّا، ونفسيًّا لتلقي العلوم الشرعية، على أن يكونوا من المتفوقين في الثانوية الأزهرية ، وأن تعقد لهم اختبارات

قبول توازي اختبار طلاب الكليات العسكرية والشرطية، وأن يكون التركيز في اختيارهم على الكيف لا الكم.

٧- المبادرة إلى وضع سياسة فاعلة للوقاية من مخاطر الفكر الإرهابي من خلال معالجات إعلامية جادَّة تكشف الفكر المتطرف وتنبه إلى مخاطره، وتقدم الدواء الناجع لسمومه وما يترتب عليه من آثار مدمرة للفرد والمجتمع.

٨- المبادرة إلى وضع سياسة للتدابير الواقية من مخاطر هذا الفكر تقوم على مرتكزات محددة يأتي في مقدمتها:

آ- تنشئة الطفل المسلم على أصول التربية الدينية والأخلاقية والإنسانية الصحيحة، والتفكير العلمي الحر المنضبط، من خلال سياسة علمية ترسمها المؤسسات الدينية والتربوية في العالمين العربي والإسلامي ، وتتبناها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ا- أن تقوم المؤسسات الدعوية والتعليمية والتربوية والثقافية معًا بوضع سياسة تستهدف إعادة منظومة القيم التربوية الصحيحة

التي تستعيد في الشباب القدرات الغائبة، والمواهب المغمورة، والقدرة على الإبداع، وقوة الشخصية؛ حتى لا يقعوا صيدًا سهلًا في شباك الجماعات المتطرفة، على أن يكون ذلك من خلال العمل بروح الفريق الواحد وتنسيق الجهود بين هذه المؤسسات.

ث- تعزيز روح الحوار الحضاري مع العالم كله، وتشجيع ثقافة التعدد بما يحقق التعايش السلمي المشترك بين البشر، مع احترام خصوصيات الأمم والشعوب.

خ- إحياء سنة اللقاءات العلمية والحوارات البناءة في المساجد الجامعة، وتشجيع مكاتب التحفيظ العصرية، ومراكز الثقافة الإسلامية التي تنشئها وتشرف عليها المؤسسات الدينية الرسمية.

ن- التأكيد على أن ظاهرة الإسلاموفوبيا واضطهاد بعض الجماعات اليمينية المتطرفة للمسلمين أو محاولات النيل منهم أو الاعتداء على المساجد كل ذلك يدعم الفكر المتطرف، مما يتطلب التأكيد على عدم ربط الإرهاب بالإسلام وتوضيح

ذلك للعالم كله بلغاته المختلفة، والعمل على استصدار قرار دولي يجـرم الاعتـداء الطائفي ضـد المسلمين أو الأقليات الإسلامية ، كما يجرم التمييز ضدهم على أساس الدين.

٩- التأكيد على أن الاستخدام السياسي للدين أحد أهم عوامل التشدد والتطرف الفكري، والانحراف بالدين عن مساره الصحيح.

١٠-إعادة دراسة كل ما يتصل بالنصوص المتعلقة بغير المسلمين، بحيث تُفهم وتقدم في إطارها الإسلامي الصحيح الذي يبرز الوجه الحضاري السمح لديننا الحنيف دون إفراط أو تفريط، وعلى ضوء فقه الأولويات والمآلات والمقاصد.

١١-التنسيق بين المؤسسات الدينية والتعليمية في استثمار الوسائط والوسائل الإلكترونية ، والتكنولوجية، وفضاءات التواصل بواسطة علماء وخبراء ومتخصصين أكفاء لمجابهة المستوى الذي يتعامل به أصحاب الفكر المتطرف مع تلك الوسائل العصرية، لنكون ندًّا قويًّا في المجابهة والمواجهة والرد على ما يثيرونه من أغاليط وشبهات وشائعات.

١٢-ضرورة التوسع في إنشاء مراكز متخصصة للتدريب والتعليم في كافة مجالات العمل الدعوي ومؤسسات التعليم الديني.

١٣-العناية بمجال الترجمة والنشر في مجال الدراسات الشرعية باللغات الأجنبية، وإعداد الأئمة والخطباء إعدادًا مهاريًّا في هذا الجانب، إضافة إلى تكوينهم العلمي والثقافي والمعرفي.

١٤-التحذير من الأفكار المنحرفة والشاذة والهدامة والتطاول على ثوابت الشرع باعتبار أن ذلك يعد الوجه الآخر للتطرف الفكري، بما يتنافى مع الوسطية التي لا يستقيم أمر الأفراد والمجتمعات إلا بها.

* * *

٥- من توصيات المؤتمر الدولي العام السابع والعشرين
(دور القادة وصانعي القرار في نشر ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب والتحديات)(*)

١- ضرورة التحول من ردّ الفعل إلى الفعل، والعمل على نشر ثقافة السلام من خلال برامج تعايش إنساني على أرض الواقع على مستوى كل دولة على حِدَة وعلى المستوى الإنساني والدولي.

٢- ضرورة التركيز على المشتركات الإنسانية والقواسم المشتركة بين الأديان في الخطاب الديني والثقافي والتربوي والإعلامي، وسن القوانين التي تُجَرِّم التمييز على أساس الدين أو اللون أو العرق.

٣- التأكيد على عدم ربط الإرهاب بالأديان التي هي منه براء، وبيان أن ربط الإرهاب بالأديان ظُلم فادح لها، ويُدْخِلُ العالم في دوائر صراع لا تنتهي ولا تبقي ولا تذر.

٤- العمل على ترسيخ أسس المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١١- ١٢ من مارس ٢٠١٧م.

على أرضية إنسانية ووطنية مشتركة، وتعميق الانتماء الوطني لدى أبناء الوطن جميعًا، وترقية الشعور الإنساني وترسيخ أسس التعايش السلمي بين الناس جميعًا.

٥- ضرورة الإيمان بالتنوع واحترام المختلف في الدين أو اللون أو الجنس، والعمل معًا لصالح الأوطان والإنسان.

٦- قيام العلماء المتخصصين بتصحيح المفاهيم الخاطئة والفهم الخاطئ للآيات والأحاديث التي يستخدمها الإرهابيون في تبرير التطرف والإرهاب أو التنظير لهما، بما يكشف المفهوم الصحيح لها.

٧- استخدام جميع وسائل التوعية والتثقيف والإعلام المتاحة: من المساجد، والمدارس والجامعات، ومراكز الشباب، وقصور الثقافة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لنشر ثقافة السلام ومواجهة الفكر المتطرف، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، مع ضرورة التدريب اللازم والمستمر على التعامل مع هذه الوسائل.

٨- التوسع في استخدام الفضاء الإلكتروني وجميع وسائل التواصل العصرية لنشر ثقافة التسامح والسلام ومواجهة الفكر المتطرف.

٩- الاهتمام بدور المرأة في العمل الدعوي والثقافي والإعلامي والأكاديمي لما لها من دور بارز وأثر واضح في كل هذه المجالات وبخاصة في مجال تربية النشء وتنشئته على القيم الإيجابية والأخلاقية والسلوكية والوطنية.

١٠- دعوة البرلمان المصري وسائر برلمانات العالم إلى عمل اللازم نحو تجريم الإرهاب الإلكتروني بشتى صوره وألوانه.

١١- ضرورة التواصل المستمر بين علماء الدين والمثقفين ورجال السياسة والإعلام، وكذلك التواصل بين أصحاب الديانات المختلفة على كافة المستويات؛ لكسر الحاجز النفسي في التعامل مع المختلف، لأن من جهل شيئًا عاداه، وسبيلنا التقارب لا التنافر، والتراحم لا التقاتل ولا التصارع، والتأكيد على أن هذا التنوع سنة كونية، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ

لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: ١١٨-١١٩).

١٢- ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات والإحصاءات التي قام بها القادة الدينيون وآتت ثمارها المرجوة في تأصيل خطاب ثقافة السلام والتسامح ونبذ خطاب الكراهية والعنف لاختيار أفضلها، والإفادة منها في وضع استراتيجية حقيقية للمواجهة عبر خطط وورش عمل وبرامج تدريب متنوعة.

١٣- رفع كفاءة الإعلام الوطني في جميع الدول المؤمنة بالسلام بما يجعله قادرًا على مواجهة إعلام الجماعات المتطرفة، وبخاصة الإعلام الرقمي، مع وضع استراتيجية إعلامية واضحة ومركزة لنشر ثقافة السلام وتنمية الحس الوطني والإنساني وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

١٤- التوصية بترجمة هذه الوثيقة وإرسالها عبر البرلمان المصري إلى مختلف برلمانات العالم ، وإرسالها عبر وزارة الخارجية إلى

المؤسسات الدولية المعنية بنشر السلام ومواجهة التطرف والإرهاب .

* * *

٦- من توصيات المؤتمر الدولي العام الثامن والعشرين (صناعة الإرهاب ومخاطره وحتمية المواجهة وآلياتها)(*)

١- الإجماع على أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان، وأن كل ما يقوي ويدعم بناء الدولة الوطنية إنما هو من صميم الدين، وأن أي عمل ينال من كيان الدولة أو يعمل على إضعافها يتناقض غاية التناقض مع كل المبادئ والقيم الدينية والوطنية والإنسانية، ويعد خيانة عظمى.

٢- إعطاء الأولوية القصوى لدعم مشروع الدولة الوطنية وصمودها في مواجهة الإرهاب وجميع التحديات التي تواجهها وتهدد وجودها، مع التأكيد على أن العمل من أجل صمود وقوة الدولة الوطنية هو واجب الوقت.

٣- العمل على رفع الوعي العام إلى مستوى الإدراك بأن ظاهرة الإرهاب ليست مسئولية الأنظمة وحدها وإنما مسئولية كل فرد

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٧ و٢٨ من فبراير ٢٠١٨م.

في المجتمع، وأن من واجب المجتمع بأسره المشاركة الفاعلة في مواجهته ، وخلق روح المسئولية الجماعية بما يشكل حائط صد منيع في مجابهة التطرف والمتطرفين.

٤- التركيز على بيان المخاطر الاقتصادية للإرهاب، وأنها تنعكس سلبًا على الحياة المعيشية اليومية للأفراد، فلا اقتصاد ولا استثمار ولا تنمية مع الإرهاب.

٥- العمل على خلق بيئة لافظة ومعادية للإرهاب والإرهابيين للقضاء على حواضن الجماعات الإرهابية، وتحويل مواجهة الإرهاب إلى ثقافة شعبية ومجتمعية، بحيث يصبح المجتمع بكل أطيافه وفئاته رافضًا للإرهاب ومقاومًا له.

٦- العمل على خلق مناخ دولي يؤدي إلى ملاحقة دولية حقيقية وجادة للدول الراعية للإرهاب إيواءً أو تمويلًا أو دعمًا فكريًّا أو إعلاميًّا.

٧- سن التشريعات الكفيلة بتجفيف منابع وحواضن وتمويل

الإرهاب ، وتتبع مصادر تمويله محليًّا ودوليًّا ، واعتبار تمويل الإرهاب أو إيواء عناصره أو التستر عليهم جريمة ضد الإنسانية.

٨- التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمجابهة مواقع الجماعات المتطرفة، وتفنيد ادعاءاتها وضلالاتها، وإبطالها بالحجة والبرهان.

٩- التأكيد على أهمية الوسطية والاعتدال وعدم الذهاب إلى النقيض الآخر من الإلحاد والانحلال الأخلاقي، حيث إن هذه الانحرافات تسهم في تدمير المجتمع من داخله، وتعبد الطريق أمام الإرهاب، وتقوي حجج الإرهابيين المتاجرين بالدين.

١٠- دعوة الأمم المتحدة لإصدار قانون دولي يجرم الإرهاب الإلكتروني ومسئولي المواقع التي تبثه، أو تروج له، وإدراج ذلك في عداد الجرائم ضد الإنسانية، مع رفع هذه التوصية إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات الوطنية والدولية برلمانية وتنفيذية لتبنيها والعمل على إقرارها دوليًّا.

١١- التأكيد على تحويل هذه التوصيات إلى برامج تدريبية وتثقيفية، سواء للأئمة أم الوعاظ، أم المعلمين، أم سائر فئات المجتمع، وإلقاء الضوء عليها إعلاميًّا، بما يرسخ الثقافة الشعبية الرافضة للإرهاب والإرهابيين.

* * *

٧- من توصيات المؤتمر الدولي العام التاسع والعشرين
(بناء الشخصية الوطنية وأثره في تقدم الدول
والحفاظ على هويتها)(*)

١ - التأكيد على ما يأتي:

آ- أهمية التفرقة الواضحة بين الثابت والمتغير، فإنزال الثابت منزلة المتغير هدم للثوابت، وإنزال المتغير منزلة الثابت عين الجمود والتحجر وطريق التخلف عن ركب الحضارة والتقدم.

ا- أهمية التفرقة الواضحة بين ما هو مقدس وما هو غير مقدس، ورفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية والشروح المتعلقة بالأحكام الجزئية والفتاوى القابلة للتغير بتغير الزمان أو المكان أو أحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم وواقع حياتهم مما لم يرد فيه نص قاطع ثبوتًا ودلالة، وقصر التقديس على الذات الإلهية وعلى

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٩-٢٠من يناير ٢٠١٩م.

كتاب الله (عز وجل) وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم).

ث- ضرورة الانتقال من مناهج الحفظ والتلقين إلى مناهج الفهم والتحليل والتأمل والتفكير بالتعمق في دراسة مفاتيح العلم وأدوات الاجتهاد والفهم بدراسة : علم أصول الفقه ، وقواعد الفقه الكلية ، وفقه المقاصد ، وفقه الأولويات ، وفقه الواقع ، للتعامل مع الجزئيات المستجدة والمستحدثة برؤية عصرية مستنيرة واعية.

٢- ضرورة العمل الجاد على تكوين إمام عصري مستنير من خلال برامج تدريب وتأهيل الأئمة والخطباء والواعظات ، بحيث لا تقف عند حدود التأهيل الشرعي واللغوي ، إنما تشمل إلى جانبهما أساسيات علم المنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع ومفاهيم الأمن القومي وحروب الجيل الخامس والتحديات المعاصرة، وعلوم الحاسب، ودراسة إحدى اللغات الأجنبية، وفنون التواصل إعلاميًّا وتكنولوجيًّا وإلكترونيًّا، وفنون الدعوة والخطابة والتواصل المباشر.

٣- التأكيد على مشروعية الدولة الوطنية وترسيخ مفهوم المواطنة المتكافئة، وبيان أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان.

٤- بيان أن حفظ الأوطان أحد أهم المقاصد المعتبرة شرعًا، وينبغي أن يدرج في عداد المقاصد الكلية، إذ لا يوجد وطني شريف لا يكون على استعداد لأن يفتدي وطنه بنفسه وماله، وليس المفتدى بأقل رتبة أو عناية من المفتدى به، ولا سيما أن الفقهاء يقرون أن العدو إذا دخل بلد من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد: رجالهم ونسائهم، كبيرهم وصغيرهم، قويهم وضعيفهم، مسلحهم وأعزلهم، كل وفق استطاعته ومكنته، حتى لو فنوا جميعًا، ولو لم يكن الدفاع عن الديار والأوطان مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم.

٥- تعزيز دور المؤسسات الوطنية في خدمة أوطانها ودعم جهودها في مختلف المجالات، بما يحقق الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار

للوطن وأهله، والخير والسلام للإنسانية جمعاء.

٦- تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية، تنظيرًا وتطبيقا وتحويلها إلى واقع وثقافة مجتمعية راسخة، والتأكيد على احترام الآخر المختلف عقديًّا، أو فكريًّا، وعلى ترسيخ أسس العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد، والعمل على نشر السلام العالمي بما يحقق صالح الإنسانية جمعاء.

٧- التركيز في مناهج التعليم على الجانب القيمي التطبيقي، كقبول التعددية والتعايش السلمي والتفكير الناقد وثقافة الحوار، وترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع.

٨- تعزيز دور الأسرة في بناء الشخصية المتوازنة في فهم أمور الدين والدنيا، بما يؤدي إلى وجود أجيال قوية قادرة على حمل الأمانة، والوفاء بحقوق الوطن عليهم.

٩- التأكيد على الدور الفاعل لوسائل الإعلام في مجال دعم قيم الانتماء والولاء للوطن، والتصدي لكل محاولات الهدم والقوى المعادية

التي تعمل على زعزعة أمن الوطن واستقراره.

١٠- أهمية تدريس مادة التربية الوطنية بأسلوب علمي عصري بما يحقق الربط القوي بين الناشئة وأوطانهم منذ نعومة أظافرهم.

١١- اعتبار هذه التوصيات وثيقة عمل مشترك نحو ترسيخ الولاء والانتماء الوطني وبناء الشخصية الوطنية، مع العمل المشترك لنشر الفكر الوسطي المستنير وبناء السلام العالمي لصالح الإنسانية جمعاء.

* * *

٨- من توصيات المؤتمر الدولي العام الثلاثين

(**فقه بناء الدول .. رؤية فقهية عصرية**)(*)

١- بناء الدولة ضرورة دينية ووطنية واجتماعية وحضارية، والحفاظ عليها واجب ديني ووطني، والتصدي لكل محاولات هدمها أو زعزعتها ضرورة دينية ووطنية لتحقيق أمن الناس وأمانهم واستقرار حياتهم.

٢- العناصر المكونة للدولة الحديثة هي الشعب والأرض والسلطة الحاكمة والشرعية الدولية، ولا يجوز لأي جماعة فرض رؤيتها على الناس باسم الدين بعيدًا عن سلطة الدولة، فإن فعلوا ذلك وجبت مواجهتهم بكل السبل، وُعُّدوا خائنين للدين والوطن، وخارجين على النظام والقانون.

٣- التأكيد على أن مصالح الأوطان من صميم مقاصد الأديان، وأن الحفاظ على الوطن من أهم المقاصد العامة للتشريع، وهو أحد الكليات الست التي يجب الحفاظ عليها.

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٥ و١٦ من سبتمبر ٢٠١٩م.

٤- ضرورة تفنيد المرتكزات الخاطئة لخطاب القطيعة مع الدولة ودعاته، وتعرية أفكارهم ثقافيًّا وإعلاميًّا وإلكترونيًّا.

٥- ضرورة العناية بضبط المفاهيم ذات الاتصال بالدولة وتصحيح ما يطرأ عليها من انحرافات بصفة مستمرة.

٦- ضرورة التصدي للمفاهيم المغلوطة عن الدولة واختيار الحاكم وحق الوطن والمواطن لدى جماعات التطرف، وإحلال المفاهيم البنّاءة والصحيحة عن الدولة في الفكر الإسلامي محلها.

٧- الإسلام دين يدعم أسس دولة الدستور والقانون والنظام الاقتصادي والاجتماعي بها، وهو غني بالضوابط والتطبيقات الداعمة لكل ذلك، بما يقطع الطريق على الجماعات المتطرفة في محاولاتها إحداث تقابلية خاطئة بين الدين والقانون ، أو بين الدين والدنيا ، أو الدين والدولة ، فدورنا عمارة الدنيا بالدين وليس تخريبها باسم الدين.

٨- لم يضع الإسلام قالبًا ثابتًا أو نظامًا معينًا للحكم، وإنما يقبل

من النظم ما يحقق صالح المواطنين بأي طريق يحقق إرادتهم تحت راية الشورى والديمقراطية.

٩- آلية اختيار الحاكم من المتغيرات التي تخضع لظروف الزمان والمكان، وليس أمرًا جامدًا أو نمطًا ثابتًا.

١٠- الوقوف خلف الحاكم العادل مطلب شرعي ووطني لا يستقر أمر الدول ولا تتحقق مصالح الشرع ومقاصده إلا به.

١١- ضرورة العمل على ترسيخ المشتركات الثقافية والقيم الإنسانية بين أبناء الوطن الواحد، والعمل على تعظيمها، واحترام الخصوصية العقائدية للأديان جميعًا.

١٢- العمل على تحقيق المساواة والعدل بين أبناء الوطن جميعًا في الممارسة السياسية والاقتصادية والثقافية دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد.

١٣- تعظيم شأن دولة المؤسسات وضرورة العمل القائم على الفكر المؤسسي القادر على البناء والاستقرار، ومواجهة الجماعات

والأفكار الشاذة في إطار الدستور والقانون.

١٤- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، وتوسيع دائرة المواجهة لتشمل العمل على محاصرة المتطرفين وعدم تمكينهم من إنشاء بؤر جديدة أو اكتساب أرض جديدة لتطرفهم.

١٥- دعم الفعاليات التي تهدف إلى بناء الدولة وتعظيم قيم الانتماء والمواطنة ومواجهة الإرهاب والفساد.

١٦- الوطن لكل أبنائه، وهو بهم جميعًا، وليس لطائفة منهم دون طائفة، ولا يمكن أن ينهض ببعضهم دون بعض، مما يتطلب أقصى درجات التعاون والتكاتف بين أبناء الوطن الواحد للرقي به والحفاظ على أمنه وسلامه ومقدراته ومكتسباته.

١٧- العمل على بناء شراكات دولية سياسية وعسكرية وأمنية وثقافية وإعلامية واسعة لمحاصرة التطرف والإرهاب.

١٨- ضرورة كشف العملاء والمأجورين ضد دولهم، فمن لا خير له في وطنه فلا خير له في نفسه، ولا خير للإنسانية فيه، بل هو

خطر حيث حل.

١٩- بذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على الفكر المتطرف، مع التفنيد المستمر لأكاذيب الجماعات المتطرفة وما تتعمده من بث ممنهج للشائعات.

٢٠- قيام سائر المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية بالعمل الجاد على بيان مفهوم الدولة، وضرورة الحفاظ عليها، والعمل على رقيها، وتفنيد أباطيل الجماعات المتطرفة تجاهها، وتعاون هذه المؤسسات في تنفيذ ذلك وفق استراتيجية شاملة ومشتركة.

٢١- إعطاء ملف الدعوة في أفريقيا ونشر الفكر الوسطي المستنير بها عناية خاصة في ظل العلاقة التاريخية بين مصر وعمقها الأفريقي.

٢٢- توفير الحماية والتحصين الفكري للشباب ضد محاولات تزييف الوعي عبر مواقع التواصل.

٢٣- حث المجتمع الدولي على تقرير عقوبات رادعة للدول والمنظمات الراعية للإرهاب والممولة له.

* * *

٩- من توصيات المؤتمر الدولي العام الحادي والثلاثين
(حوار الأديان والثقافات)(*)

يؤكد المؤتمر أن الحوار ضرورة لبناء جسور التفاهم والتقارب بين الأمم والشعوب، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣).

ويعمل على نشر وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين البشر، واعتماد لغة الحوار بديلًا للصدام والاحتراب.

ويؤكد على أهمية احترام الخصوصيات الدينية والثقافية للأمم والشعوب والمجتمعات، فالهدف من الحوار بين الثقافات ليس محاولة تغيير ثقافة الآخرين بالقوة أو هيمنة ثقافة على باقي الثقافات بالقهر، ولكن أن نصبح أكثر فهمًا ومعرفة واحترامًا لثقافاتنا المتنوعة.

وباستقراء بحوث المؤتمر، وبعد يومين متتابعين من العمل العلمي المتواصل في تسع جلسات علمية وعدد غير قليل من ورش

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٣و١٤ من مارس ٢٠٢١م.

العمل انتهى المشاركون إلى إصدار عدة توصيات متضمنة في "وثيقة القاهرة للحوار"(*)، لتكون منارة إشعاع في ترسيخ أسس الحوار والتعايش السلمي بين البشر جميعًا.

* * *

(*) انظر: الوثيقة الرابعة فيما سبق، وثيقة القاهرة للحوار.

١٠- من توصيات المؤتمر الدولي العام الثاني والثلاثين
(عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي)(*)

١ – التأكيد على أن مفهوم الدولة مفهوم مرن متطور، وأن محاولة حصر مفهوم الدولة في أنموذج تاريخي معين وفرضه نمطًا ثابتًا أو قالبًا جامدًا إنما يعني غاية التحجر والجمود والوقوف عكس اتجاه عجلة الزمن، بما يشكل شللًا لحركة الحياة، فالتطور سنة الله في كونه.

٢ – إذا كان العلماء يقررون أن الفتوى قد تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الحال فإن المجال الأرحب لذلك هو مجال السياسة الشرعية في بناء الدول ونظم الإدارة.

٣– أن ما أتاحه الشرع الشريف لولي الأمر من التصرف بحكم الولاية في ضوء الحفاظ على الثوابت باب شديد المرونة والسعة، ينبئ عن عظمة الشرع الشريف، وحرصه على تحقيق مصالح البلاد والعباد، فحيث تكون المصلحة الراجحة فثمة شرع الله الحنيف.

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٢و١٣ من فبراير ٢٠٢٢م.

٤- المواطنة مصطلح أصيل في الإسلام، يتجاوز التنظير الفلسفي إلى سلوك عملي، وأن المواطنة الحقيقية لا إقصاء معها، ولا تفريق فيها بين المواطنين، فالفكر الإسلامي يضمن بثرائه وتجاربه أن نبني حضارات قائمة على مواطنة حقيقية بغض النظر عن العقيدة أو اللون أو العرق.

٥- التأكيد على أن الدولة الوطنية هي أساس أمان المجتمعات جميعها، وأن العمل على تحقيق وترسيخ المواطنة التفاعلية والإيجابية الشاملة واجب الوقت، وأن بناء الدولة والحفاظ عليها واجب ديني ووطني، والتصدي لكل محاولات هدمها أو زعزعتها ضرورة دينية ووطنية لتحقيق أمن الناس وأمانهم واستقرار حياتهم.

٦- التأكيد على أن العلاقة بين الفرد ووطنه هي علاقة تبادلية أيًّا كانت عقيدة هذا الفرد أو عِرقه، وهي علاقة تحترم خصوصية الأفراد من حيث الحقوق، وتحترم حق المجتمع من حيث الواجبات،

كما تراعي الحق العام وتحترمه.

٧- ضرورة العناية ببرامج الحماية الاجتماعية للطبقات والفئات الأولى بالرعاية، مع تثمين المؤتمر عاليًا لجهود وبرامج الدولة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية وتنمية الريف المصري.

٨- تنمية ثقافة المواطنة لدى النشء منذ نعومة أظافرهم، وتدريب الكوادر الوطنية وبخاصة الشبابية على خلق حالة من الوعي بأهمية المواطنة واحترام الآخر، والتأكيد على حريته في اختيار معتقده وحقه في إقامة شعائر دينه.

٩- حتمية تكثيف الخطاب الديني والإعلامي لنشر أخلاقيات التعامل مع المجتمع الرقمي، وتوعية المواطنين جميعًا بعدم نشر أو ترويج الأخبار التي من شأنها الإضرار بالأمن أو إشاعة الفتن، مع تشديد عقوبات هذه الجرائم بما يحقق الانضباط السلوكي والردع اللازم للمنحرفين عن سبل الجادة.

١٠- تدريب الأئمة والمعلمين ومقدمي البرامج الدينية والثقافية

والإعلامية على غرس قيم التسامح، والتعايش السلمي، والقيم الإنسانية المشتركة.

١١- تضافر الجهود العالمية للعمل على تفكيك بنية خطاب العنصرية والكراهية، وتصحيح المفاهيم التي قد تؤجّج الصراعات بين البشر، وتقديم التفسير الصحيح للنصوص التي يستغلها المتطرفون لترويج أيديولوجياتهم.

١٢- الدولة أولًا، ومن خلالها تُقرّ جميع الحقوق، فدولة المواطنة هي الأساس الذي يبنى عليه السلام المجتمعي والعالمي، وأي إضعاف للدولة أو المساس بسلامتها واستقرارها هو تهديد للسلم والأمن المجتمعي والعالمي، وإفساح المجال للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية لتعيث في الأرض فسادًا.

١٣- الإشادة بتجربة مصر المتميزة في استعادة الدولة الوطنية والحفاظ عليها، وفي مواجهة الإرهاب وترسيخ دولة المواطنة، وبناء جمهورية جديدة ترتقي بجودة الحياة لكل المواطنين، وتساوي

بينهم في الحقوق والواجبات أيًّا كانت دياناتهم أو مذاهبهم، وتفتح أبواب المشاركة واسعة لكل أبناء المجتمع على قدم المساواة.

❊ ❊ ❊

١١- من توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والثلاثين (الاجتهاد ضرورة العصر: صوره – ضوابطه – رجاله – الحاجة إليه)(*)

١- ضرورة قيام المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية بنشر ما استقرت عليه المجامع الفقهية والعلمية في شأن خطورة التعامل مع العملات المشفرة بنظامها الحالي، حتى لا ينزلق الناس في تعاملات نقدية تدخل ضمن دائرة الغرر، مع التأكيد على أن رفض التعامل بالعملات المشفرة لا يرجع إلى عدم مواكبة المستجدات العصرية وإنما يرجع إلى ما يحفها من جهالة وغرر، واشتمالها على المضاربة العشوائية، وعدم ضمانة الدول لها.

٢- التأكيد على أن صك النقود من الجهة الشرعية لا بد أن يكون خاضعًا لسلطة ولي الأمر لمنع الالتباس والفساد والمضاربة والغرر والتصرفات غير المشروعة داخل المنظومة النقدية.

٣- التأكيد على أن التلوث البيئي مشكلة إنسانية تستدعي تضافر الجهود للقيام على حلها بالاجتهاد والبحث العلمي المستنير،

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٤ و٢٥ من سبتمبر ٢٠٢٢م.

والكف عن كل نشاط يسبب تلوثًا بيئيًّا أيًّا كان نوع هذا التلوث.

٤- التأكيد على أن الشريعة الإسلامية قد دعت للحفاظ على البيئة وحمايتها ورعايتها، والمحافظة على مواردها من الاستنزاف وسوء الاستخدام وكل ما يضر بها، ونهت نهيًا شديدًا عن الإفساد في الأرض، ومنه إفساد البيئة الذي يعد من التجاوز المنهي عنه.

٥- أهمية نشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة ووسائل الحفاظ عليها على نطاق واسع لتصبح ثقافة إنسانية مشتركة، مع العمل على إيجاد وعي بيئي جماعي بالدور الحيوي الذي تؤديه المناطق الخضراء بصفة عامة والتشجير بصفة خاصة، حيث يعد الحفاظ على المناطق الخضراء وعلى سائر المقومات البيئية مطلبًا دينيًّا واجتماعيًّا ووطنيًّا.

٦- الدعوة إلى التعاون والتلاحم الدولي من أجل مقاومة التعدي على البيئة، والترويج الثقافي لمخاطر التعدي عليها وكيفية الوقاية من مخاطرها، مع تكاتف الجهود الدولية في تفعيل المبادئ الحاكمة والقوانين الرادعة لتصرفات المتسببين في تلوث

البيئة على جميع المستويات الوطنية والدولية.

٧- تقدير دور مصر الريادي في خدمة القضايا الدولية والإنسانية، واستضافتها لمؤتمر المناخ.

❊ ❊ ❊

١٢- من توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والثلاثين
(الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني بين الاستخدام الرشيد والخروج عن الجادة)(*)

١- إطلاق مشروع قومي لبناء محتوى رقمي صحيح ورشيد في مجال الخطاب الديني برؤية معاصرة تحافظ على الثوابت وتراعي المستجدات العصرية.

٢- العمل على تعزيز الاستخدام التشاركي للفضاء الإلكتروني، من حيث إنتاج المعرفة والإسهام في نشرها.

٣- التوسع في برامج التدريب على الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

٤- التعامل مع الذكاء الاصطناعي على أنه وسيلة لا غاية، وعلى أنه إضافة وليس بديلًا عن العقل البشرى أو أي من وسائل إنتاج المعرفة الأخرى.

٥- التوسع في إنشاء كليات وأقسام الذكاء الاصطناعي ودعم

(*) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٩ و١٠ من سبتمبر ٢٠٢٣م.

البحث العلمي في هذا المجال باعتباره أحد دعائم المستقبل علميًّا واقتصاديًّا ومعرفيًّا، مع إدراج التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وغيرها في مناهج الكليات المتخصصة، والتوسع في استخدام تلك التكنولوجيات والإفادة منها في مجال الخطاب الديني.

٦- ضرورة الاهتمام بإنتاج الرسوم المتحركة والأفلام التقنية ثلاثية الأبعاد بما يسهم في الحفاظ على هويتنا الدينية والثقافية، ولا سيما لدى النشء والشباب.

٧- التأكيد على ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم والتحفيظ عن بعد، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من وسائل الدعوة لمواكبة المتغيرات التكنولوجية الحديثة، مع التأكيد على أنها إضافة وليست بديلًا عن التعليم المباشر، ولا مانع من الإفادة من نظام التعليم المزدوج حضوريًّا وافتراضيًّا.

٨- ضرورة التأهيل العلمي والتقني لكل من يتصدر للفتوى الإلكترونية

أو التعليم عن بعد أو التحفيظ عن بعد أو الدعوة عن بعد تأهيلًا علميًّا، ومهنيًّا، وفنيًّا؛ بما يمكنه من أداء رسالته عن علم وبصيرة بدقة ومهنية.

٩- تقديم وتدريس أنماط مختلفة من الدعم الإلكتروني عن طريق روبوتات المحادثة الذكية باعتبارها وسيلة تعلم ممتعة وجذابة، لتنمية العديد من المهارات والمعارف، وتعزيز كفاءة المعلم والمتعلم.

١٠- ضرورة إنشاء كليات علوم شرعية إلكترونية تضع في اعتبارها تخريج إمام أو معلم أو باحث يجيد التعامل مع سائر وسائل التواصل والتقنيات الحديثة، قادر على الإسهام في إنتاجها وتطويرها وتصحيح مسارها.

١١- دعم وتشجيع برامج البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتقنيات الحديثة في المجال المعرفي والثقافي بصفة عامة والمجال الدعوي والخطاب الديني

بصفة خاصة.

١٢- ضرورة احترام خصوصية الآخرين في ضوء تعاليم الشرع الحنيف، وذلك بعدم التجسس عليهم، أو إفشاء أسرارهم، أو ابتزازهم، وعدم نشر الشائعات، والتثبت من الأخبار قبل نقلها.

١٣- التعاون بين المؤسسات الدينية والتقنية في مجال استخدامات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، والإفادة منها في نشر الفكر الوسطي ومواجهة الفكر المتطرف ومواجهته إلكترونيًّا من خلال مواجهة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان.

١٤- ضرورة التوازن في العمل الدعوي بين الأنشطة المسجدية والأنشطة التعليمية والإلكترونية.

١٥- ضرورة مكافحة الاستخدام غير الرشيد للفضاء الإلكتروني في مجال الخطاب الديني؛ بتقديم خطاب ديني صحيح دقيق يرسخ أسس التسامح وفقه العيش المشترك ويواجه ويفند الفكر المتطرف بالحجة والبرهان.

١٦- الذكاء الاصطناعي وسيلة وأداة يجب أن نوظفها وبقوة في

كل ما يحمل الخير ويحقق النفع للإنسانية جمعاء.

١٧-التعامل مع الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد خيار متاح بل هو ضرورة لا غنى عنها، وهو إضافة لكل فنون المعرفة وليس بديلًا عنها، وهو وسيلة وأداة يجب حسن استخدامها، مع بيان أن حسن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الديني من فروض الكفايات؛ لأننا إن لم نوجهه للحق تركناه ساحة فسيحة للمتطرفين والمتشددين؛ فيستخدمونه في نصرة الباطل.

١٨- على علماء الدين والاجتماع وتقنيات المعلومات والاتصال وغيرهم بذل وسعهم في استحداث وتطوير وسائل جذب غير تقليدية للأطفال والشباب، تخفف من غلواء الإدمان الإلكتروني وتحد من مخاطره.

١٩-تعظيم دور الرياضة والمسابقات الرياضية والفكرية والعلمية والثقافية للشباب بما يحول بينهم وبين مخاطر الإدمان الإلكتروني، ويسهم في إحداث التوازن المطلوب في بناء شخصيتهم.

* * *

ثانياً: وثائق التجديد التي أصدرتها الأوقاف المصرية

وفضلًا عن التوصيات السابقة للمؤتمرات الدولية فقد صدر عنها عدة وثائق ترسخ المبادئ الإسلامية للحياة الإنسانية، وفقه الواقع، والعيش المشترك، وعمارة الأرض، وصناعة الحضارات، ومنها ما يلي:

١- وثيقة الأوقاف لتجديد الخطاب الديني(*)

١- تجديد الخطاب الديني يعني: تجريده مما علق به من أوهام، أو خرافات، أو فهمٍ غير صحيح ينافي مقاصد الإسلام وسماحته، وإنسانيته وعقلانيته، ومصالحه المرعية، ومآلاتِه المعتبرة، بما يلائم حياةَ الناس، ويحققُ المصلحة الوطنية، ولا يمس الأصول الاعتقادية، أو الشرعية، أو القيم الأخلاقية الراسخة.

٢- يجبُ أن يتجه الخطابُ الدينيُّ المعاصر إلى إقناع العقل، وإمتاع الوجدان، والرقي بالمشاعر، وتنمية المواهب الإبداعية، والتشجيع

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بمدينة الأقصر يومي ١٤و١٥ من نوفمبر ٢٠١٥م، تحت عنوان "رؤية الأئمة والدعاة لتجديد الخطاب الديني وتفكيك الفكر المتطرف".

عليها، وتعزيز المشتركات الإنسانية، وترسيخ المعاني الوطنية، وإشاعة روح التسامح والمودة بين أبناء الوطن جميعًا، واحترام حق التعددية الاعتقادية والفكرية في ضوء الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع، وبما لا يخل بأمنه القومي.

٣- تكوين مجموعات من الشباب والفتيات، وتدريبهم التدريب الكافي علميًا وثقافيًا وتكنولوجيًّا، مع الاهتمام بدراسة اللغات المختلفة، وإتقان اللغة العربية، والبعد عن التقعر فيها، وتمكينهم من أدوات التواصل العصرية، بما يكسبهم القدرة على الحوار والإقناع لمحاورة نظرائهم، على أن تُشجع المؤسسات المختلفة كلٌّ في مجاله على ذلك، وفي إطار تعاون مشترك فيما بينها.

٤- تحويل شرح توصيات مؤتمر «عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه: طريق التصحيح» إلى برامج تدريب وتثقيف في المؤسسات والوزارات والهيئات المختلفة وتعميم نشرها بُغية تصحيح المفاهيم الخاطئة، والعمل على ترجمتها إلى اللغات المختلفة، لنؤكد للعالم كله أن ديننا دين رحمة وسلام لا عنف فيه ولا إرهاب.

٥- تخريج داعيات فقيهات يعملن على تصحيح الأفكار الخاطئة فيما

يتعلق بقضايا المرأة والطفل بما يتفق مع تعاليم الإسلام الصحيحة وينقذ هذه الشريحة من الوقوع في أيدي داعيات الجماعات المتشددة أو النفعية أو غير الوطنية.

٦- حشد طاقة المجتمع كُله لمحو الفكر المتطرف والمتفلت على حد سواء، ودعم قضايا العمل والإنتاج، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، والقضاء على البطالة، بما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته.

٧- الإفادة القصوى من وسائل الإعلام المختلفة، وتوظيف بعض الأعمال الفنية والإبداعية لنشر القيم النبيلة، وإنتاج أعمال تدعم القيم الأخلاقية والإنسانية الراقية، وبخاصة في مجال ثقافة الطفل.

* * *

٢- وثيقة القاهرة للمواطنة(*)

إن قضية المواطنة المتكافئة تعد أحد أهم عوامل استقرار الدول والحفاظ على أمنها وأمانها، ومن أهم سبل تقدمها ورقيها، فإن أكثر الدول تحقيقًا للمواطنة المتكافئة هي أكثرها أمنًا وأمانًا وتقدمًا وازدهارًا، أما الأمم التي وقعت في أتون الاحتراب الديني أو العرقي أو الطائفي فقد دخلت في دوائر مدمرة من الفوضى أكلت الأخضر واليابس؛ فهدمت البنيان، وخربت العامر، وأهلكت الحرث والنسل فسادًا في الأرض ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ (البقرة: ٢٠٥)، مع التأكيد على الآتي:

١- أن المواطنة عطاء وانتماء واحترام لكل شعارات الدولة من عَلَمها، ونشيدها الوطني، وسائر شعاراتها المادية والمعنوية.

٢- ضرورة احترام القانون والدستور والنظام العام للدولة ومؤسساتها.

٣- احترام عقد المواطنة بين المواطن والدولة سواء أكان المسلم في

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي الأحد والاثنين ١٦و١٧ من محرم ١٤٤١هـ الموافقين ١٥ و١٦من سبتمبر ٢٠١٩م، تحت عنوان "فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية".

دولة ذات أغلبية مسلمة أم في دولة ذات أغلبية غير مسلمة.

٤- أن فقه المواطنة لا ينحصر في محور العلاقة بين أصحاب الديانات المختلفة، وإن كان العمل على ترسيخ أسس العيش المشترك بين أصحاب الديانات المختلفة أحد أهم مرتكزاتها.

٥- أن مفهوم المواطنة يتسع لتحقيق جميع جوانب العدالة الشاملة بين المواطنين جميعًا، بعدم التفرقة بينهم على أساس الدين، أو اللون، أو الجنس، أو العرق، أو المذهب، وضرورة إعطاء المرأة حقها كاملًا غير منقوص، وهو ما يحققه الفهم الصحيح لنصوص القرآن والسنة.

٦- ضرورة العناية بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعلاء قيم التكافل المادي والمعنوي بين أبناء الوطن جميعًا، وهو ما يحققه الفهم المستنير، والتطبيق الصحيح لفقه الواجب الكفائي.

٧- ترسيخ مبدأ الحق والواجب بين المواطنين والدولة وبين بعضهم وبعض، فكما يحرص المواطن على أخذ حقه يحرص على أداء ما

عليه من واجبات تجاه الدولة وتجاه غيره من الأفراد، وقيام الدولة بالعمل على توفير حياة كريمة لمواطنيها، والعمل على حفظ حقوقهم في الداخل والخارج.

٨- قيام سائر المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية بالعمل الجاد على بيان مفهوم المواطنة المتكافئة، وضرورة الحفاظ على الدولة والعمل على رقيها، وتفنيد أباطيل الجماعات المتطرفة تجاهها، وتعاون هذه المؤسسات في تنفيذ ذلك وفق استراتيجية شاملة ومشتركة.

٩- التوصية بتشكيل فريق عمل من العلماء المشاركين ليكونوا سفراء لهذه الوثيقة في مختلف دول العالم.

وقد أكد جميع المشاركين في المؤتمر تأييدهم وتبنيهم لكل ما تضمنته هذه الوثيقة التاريخية المهمة.

* * *

٣- وثيقة القاهرة للسلام(*)

١- تحقيق السلام مطلب شرعي ووطني وإنساني يسعى لتحقيقه كل إنسان نبيل، وهو أصل راسخ في شريعتنا الغراء.

٢- الحوار بين الأفراد يعادله التفاهم بين المؤسسات، والتفاوض بين الدول، وتحقيق ذلك على أرض الواقع يدعم السلام المجتمعي والعالمي.

٣- الدعوة إلى إصدار ميثاق دولي يجرم الإساءة للمقدسات والرموز الدينية، ويتصدى لخطاب الكراهية والعنصرية باعتبارهما جرائم تهدد السلم والأمن الدوليين.

٤- السلام الذي نسعى إليه هو سلام الشجعان القائم على الحق والعدل والإنصاف، النابع من منطق القوة الرشيدة التي تحمي ولا تبغي،

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ١١ و١٢ من رجب ١٤٤٣هـ الموافقين ١٢و١٣ من فبراير ٢٠٢٢م، تحت عنوان "عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي".

فالسلام إنما يصنعه الأقوياء الشجعان، وشجاعة السلام لا تقل عن شجاعة الحرب والمواجهة، فكلاهما إرادة وقرار.

٥- السلام لا يعني مجرد عدم الحرب، إنما يعني عدم أذى الإنسان لأخيه الإنسان، فلا بد من أن يحرص كل منا على عدم أذى الآخر بأي نوع من أنواع الأذى المادي أو المعنوي، أو أن يحاول النيل من معتقداته وثوابته الدينية أو الوطنية، وأن يحترم كلٌّ منا خصوصية الآخر الدينية والثقافية والاجتماعية وعاداته وتقاليده، وأن تكف كل دولة عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، أو محاولة إفشالها أو إضعافها أو إسقاطها، من منطلق أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، دون تكبر أو استعلاء.

٦- البشرية لو أنفقت على نشر قضايا البيئة والحد من تأثير التغيرات المناخية، ومساعدة الدول المعرضة للمخاطر، والمناطق الأولى بالمساعدة، معشار ما تنفقه على الحروب لتغير وجه العالم، ولأسهم ذلك في تحقيق السلام العالمي للجميع.

٧- لا بد من تكثيف جهود نشر ثقافة السلام، والتحول بها من ثقافة

النخب إلى ثقافة المجتمعات والأمم والشعوب، حتى تصير ثقافة السلام قناعات راسخة وقيمًا ثابتة بين سكان المعمورة جميعًا على اختلاف دياناتهم وثقافاتهم، بما يحقق الصالح الإنساني العام، ويحل ثقافة التعاون والتكامل والسلام محل ثقافات العداء والاحتراب والاقتتال.

* * *

٤- وثيقة القاهرة للحوار(*)

١- الحوار البناء يَهدِف إلى التفاهم والتلاقي على مساحات مشتركة وأهداف إنسانية عامة، لا تمييز فيها على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو القبلية.

٢- إعلاء قيمة الحوار مطلبٌ أكدت عليه جميعُ الشرائع السماوية، وجميعُ الحضارات والثقافات الرشيدة باعتباره صمام أمان للجميع.

٣- ضرورة العمل على نشر لغة الحوار ومراعاة ضوابطه عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٤- ترسيخُ مبدأ الرأي والرأي الآخر، وعدمِ التعصب الأعمى والاستعلاء بالرأي على حساب الرأي الآخر.

٥- إحلال لغة الحوار محل لغة الصدام والاحتراب ، يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي والسلام العالمي.

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ٢٩ من رجب و١من شعبان ١٤٤٢هـ الموافقين ١٣و ١٤ من مارس ٢٠٢١م، تحت عنوان "حوار الأديان والثقافات".

٦- ضرورة العمل على تعزيز الحوار الديني والثقافي والحضاري على جميع المستويات الوطنية والدولية.

٧- التأكيد على أن الحوار بين الأفراد يعادله التفاهم بين المؤسسات، والتفاوض بين الدول، وتحقيق ذلك على أرض الواقع يدعم السلام المجتمعي والعالمي.

٨- التأكيد على أن وحي السماء ما نزل إلا ليرسم للإنسان طريق السعادة في الدنيا والآخرة، ويعلمه قيم الرحمة والحق والخير، ويحفظ دمه وماله وعرضه، وأن من خرج عن ذلك فقد خرج عن فهم صحيح الدين.

٩- التأكيد على أن أوطاننا أمانة في أعناقنا يجب أن نحافظ عليها – أفرادًا ومؤسسات، وشعوبًا وحكومات - بكل ما أوتينا من قوة وأدوات وفكر.

١٠- التأكيد على أهمية دور الإعلام في دعم قيم التسامح ونبذ العنف وأهمية التغطية الإعلامية المهنية للأحداث، وضرورة وضع ميثاق شرف إعلامي دولي يوفق بين ضرورات حرية التعبير والرأي وبين

مقتضيات احترام الثقافات والأديان.

١١- التأكيد على الرفض المطلق للتطرف والإرهاب وللكراهية والتعصب ورفض التوظيف السياسي لأي من ذلك كأداة لتفتيت الدول وهدمها أو لحصد الأصوات وكسب الانتخابات، والتأكيد على رفض ربط التطرف والإرهاب بأي دين، ورفض الزج بالأديان والمقدسات في ساحات الصراعات الانتخابية والسياسية والتحذير من أن مخاطر الإساءة للمقدسات والرموز الدينية هي تهديد للأمن والسلم الدولي، ولا ينجم عنها سوى المزيد من العنف والتطرف وتأجيج المشاعر وخلق العداوات.

١٢- التأكيد على أن الهدف من الحوار بين الثقافات ليس محاولة تغيير ثقافة أو هيمنة ثقافة على باقي الثقافات، ولكن أن نصبح أكثر فهمًا ومعرفة واحترامًا لثقافاتنا المتنوعة.

١٣- التأكيد على أن لغة الحوار البنَّاء تقوم على انتقاء الألفاظ والأسلوب الراقي الذي يجمع ولا يفرق ويحتوي ولا ينفر.

١٤- الحوار البنَّاء هو الذي ينأى بالمتحاورين عن كل أشكال الجمود

والاستعلاء، ويحمل كلا منهما على احترام رأي الآخر وتقديره والتسامح تجاهه.

١٥- التأكيد على مراعاة البعد الإنساني للحوار، بحيث يُبنى على الموضوعية دون المساس بالأشخاص أو التشهير بهم أو السخرية منهم.

١٦- التأكيد على أهمية دور المرأة في ترسيخ ثقافة الحوار، والإفادة من جهودها الدعوية والثقافية في هذا المجال، مع تثمين اهتمام وزارة الأوقاف المصرية بالمرأة وحسن إعدادها وتأهيلها واعظة وقيادية.

١٧- احترام المقدسات والرموز الدينية يسهم بقوة في صنع السلام العالمي ويدعم حوار الأديان والحضارات والثقافات، أما النيل من مقدسات الآخرين ورموزهم الدينية فلا يُذكي إلا مشاعر الكراهية والعنف، والتطرف والإرهاب.

١٨- تأصيل قيم الحوار والتسامح انطلاقًا من المشتركات الإنسانية والدينية، مع احترام الخصوصية الثقافية والدينية للآخرين، وكذلك

احترام عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم المستقرة.

١٩- إدانة التوظيف السياسي للأديان، والضرب بيد من حديد على أيدي النفعيين والمتاجرين بالقيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

٢٠- قيام المؤسسات التشريعية بإصدار قانون لتجريم ازدراء الأديان والإساءة للمقدسات الدينية ورموزها، وإدراج ذلك في الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية.

٢١- التأكيد على أهمية دور البرلمانيين كممثلين للشعوب في تعزيز الحوار بين الثقافات، وفي إصدار تشريعات تجرم التحريض على التطرف والإرهاب والتحريض على الكراهية والتعصب، وإصدار قوانين تجرم الإساءة للأديان والرموز والمقدسات الدينية كجريمة تدخل في خانة التمييز العنصري والديني، والمحظورة بموجب المادة (٢٠) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على: تُحْظَرُ بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

٢٢- التأكيد على دور البرلمانات التشريعي والرقابي في ترسيخ دولة المواطنة

التي لا تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللون، وتؤمن بالتنوع وتحترم التعددية وتعدها ثراءً للمجتمع.

٢٣- ضرورة التعاون المشترك بين المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية لتعزيز قيم الحوار وآدابه وضوابطه، وتفنيد ضلالات الجماعات المتطرفة تجاهه وفق استراتيجية تشاركية دقيقة ومحددة على المستويات الوطنية والدولية.

٢٤- تعزيز دور التبادل الثقافي بين الدول، لدعم لغة الحوار وتعزيز أسس العيش المشترك والسلام العالمي.

٢٥- العمل على تدعيم مناهج التعليم في مراحله المختلفة بما يعزز أسس ومفاهيم الحوار وضوابطه، وغرسها في نفوس الدارسين منذ الصغر.

٢٦- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مختلف دول العالم تهتم بقضية الحوار، والتصدي للأفكار التي تعمل على هدم أسسه.

٢٧- تكثيف جهود العلماء والمفكرين والمثقفين في مواجهة ظواهر الكراهية والتمييز العنصري لبناء حضارة إنسانية آمنة، والوصول

بعملية الحوار إلى هدفها المنشود.

٢٨- الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها التوظيف الأمثل في إرساء ركائز مشتركة للحوار بين الثقافات المختلفة.

٢٩- ضرورة التحول بنشر ثقافة الحوار وترسيخ قيم التسامح واحترام الآخر والخروج بالحوار بين الثقافات من ثقافة النخبة إلى ثقافة عامة في جميع المجتمعات، مع تعزيز أنماط التعليم التي لا ترسخ لأحادية الرأي أو ترفض الحوار مع الآخر.

٣٠- العمل على إصدار ميثاق دولي يجرم الإساءة للمقدسات والرموز الدينية ويتصدى لخطاب الكراهية والعنصرية باعتبارهما جرائم تهدد السلم والأمن الدوليين.

٣١- الإشادة بإنشاء المركز الدولي لحوار الأديان والثقافات بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة والتأكيد على دعمه ودعم هذه الوثيقة على المستوى الدولي.

* * *

٥- وثيقة القاهرة لتعزيز ثقافة الاجتهاد(*)

١- الاجتهاد ضرورة العصر وكل عصر، وبابه مفتوح بل مُشرَع إلى يوم القيامة، غير أن له أصوله وضوابطه ورجاله الذين أفنوا حياتهم في طلب العلم الشرعي وفهم أصوله وقواعده ومآلات الأمور ومقاصدها ممن يدركون فقه المقاصد والمآلات والأولويات، وتقديم المصلحة على المفسدة، ومتى تحتمل المفسدة اليسيرة لتحقيق المصلحة العظيمة، وكيف يكون الترجيح بين مصلحة ومصلحة باختيار أعظمهما نفعًا، وكيف يكون الترجيح بين مفسدة ومفسدة باختيار المفسدة الأخف منهما ضررًا.

٢- التأكيد على الحاجة الملحة لإرساء وترسيخ قواعد الاجتهاد وضوابطه، وبخاصة الاجتهادُ الجماعيُّ في القضايا التي لا يمكن

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ٢٨ و٢٩ من صفر ١٤٤٤هـ الموافقين ٢٤ و٢٥ من سبتمبر ٢٠٢٢م، تحت عنوان " الاجتهاد ضرورة العصر: صوره – ضوابطه – رجاله – الحاجة إليه".

الاعتماد فيها على الأقوال الفردية، والتي تتطلب الفتوى فيها خبرات متعددة ومتكاملة ، ولا سيما في القضايا الاقتصادية والطبية والبيطرية والمناخية وشئون الهندسة الزراعية والوراثية وغير ذلك من مفردات حياتنا ومستجدات عصرنا التي تحتاج إلى رأي أهل الخبرة لتُبنَى عليه الفتوى، فالرأي الشرعي في القضايا الحياتية المستجدة يُبنى على الرأي العلمي ولا يسبقه.

٣- الاجتهاد الذي نسعى إليه يجب أن ينضبط بميزان الشرع والعقل معًا، وألا يُترك نهبًا لغير المؤهلين وغير المتخصصين أو المتطاولين الذين يريدون هدم الثوابت تحت دعوى الاجتهاد أو التجديد، فالميزان دقيق، والمرحلة في غاية الدقة والخطورة؛ لما يكتنفها من تحديات في الداخل والخارج.

٤- المساس بثوابت العقيدة والتجرؤ عليها وإنكار ما استقر منها في وجدان الأمة لا يخدم سوى قوى التطرف والإرهاب وخاصة في ظل الظروف التي نمر بها ؛ لأن الجماعات المتطرفة تستغل

مثل هذه السقطات أو الإسقاطات لترويج شائعات التفريط في الثوابت؛ مما ينبغي التنبه له والحذر منه، فإذا أردنا أن نقضي على التشدد من جذوره فلا بد أن نقضي - كذلك - على التسيب من جـذوره ، فلكل فعـلٍ ردّ فعـل مساوٍ له في المقـدار ومضـاد له في الاتجاه .

٥- شروط المجتهد الفرد يجب أن تتوفر في مجمل أعضاء المؤسسات العلمية الاجتهادية الجماعية المعتمدة متكاملين.

٦- الدعوة إلى تجريم الفتاوى الفردية لغير المتخصصين في قضايا الشأن العام، والعمل على توسيع دائرة الاجتهاد الجماعي المؤسسي.

٧- ضرورة الاهتمام بقضية الثابت والمتغير، والاستفادة من القياس على الأشباه والنظائر في ضوء فهم علل الأحكام ومقاصدها، وسعة الشريعة ومرونتها ، وذلك لمواكبة النوازل والأمور الحادثة والطارئة والمستجدة مع الحفاظ على ثوابت الشرع الشريف.

٨- الاجتهاد في القضايا المستحدثة التي تواجه المسلمين وغيرهم في مختلف أنحاء العالم وبخاصة قضايا الأقليات المسلمة هو واجب

الوقت؛ لرفع الحرج والمشقة عنهم، والإسهام في اندماجهم الجاد والبناء في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها.

٩- التأكيد على أن الاجتهاد العصري المنضبط وتعزيز ثقافته بين المجتمعات والأمم والشعوب هو الضمانة الأساسية لإثراء العقل الجمعي بالتجديد المستدام، وحماية البلاد والعباد من مغبة الجمود والتشدد والشذوذ الفكري والسلوكي، وأن الاجتهاد المعتبر هو الاجتهاد المبني على قواعد الشرع الراسخة، وأن مفهوم الاجتهاد بمعناه الصحيح يؤكد عظمة الشريعة الإسلامية ومرونتها وسعتها، ويعفي الأمة من فتاوى الجهال والمنحرفين وغير المؤهلين.

١٠- التنبيه على خطورة الجمود وتداعياته ومخاطر الأخذ بظواهر النصوص أو استدعاء بعض الفتاوى التي ناسبت ظروفًا معينة في أوقات معينة وإسقاطها على غير مظانها، مع ضرورة تأهيل المجتهدين بالتأهيل العلمي : تفسيرًا وحديثًا وفقهًا وأصولًا

ولغـة ، مع دراسة الواقع وظروف الناس، وصولًا لصحيح الفهم والاجتهاد الذي يتسق وفقه الواقع ومقاصد الشرع.

١١- على علماء كل عصر أن يجتهدوا لزمانهم في ضوء مستجداته الحضارية ، ومشكلاته الجديدة ، من خلال التفكير والبحث العلمي ، وإعمال العقل في فهم صحيح الشرع ، مع التوصية بعمل موسوعة عصرية لقضايا الاجتهاد.

١٢- أهمية الاجتهاد الجماعي والمؤسسي؛ لأنه أكثر عمقًا ودقة، وأحرى إصابة ، كونه يضم الكثير من العلماء والخبراء المتخصصين ، كما أنه سبيل ضامن إلى اتحاد الرؤية في حل كثير من المشكلات.

١٣- ضرورة إعداد جيل من العلماء وتكوين الكوادر العلمية الكافية التي تدرك مقاصد الشرع والمراد منها وتتوفر فيها شروط الاجتهاد؛ لتقوم بفرض الكفاية في تعاملها مع الأحداث والوقائع وإعمال العقل فيما يقع من النوازل الكبرى

والحوادث المعضلة ، والبحث عن حلـول شـرعية لهـا تتسق وفقه الواقع.

١٤- ضرورة تفكيك خطاب التطرف ، والعمل على نشر سماحة الإسلام ووسطيته ، وبناء الوعي الصحيح حول مفهوم المواطنة التي هي ركن أصيل في بناء الدول.

١٥- بيان أهمية التجرد في الاجتهاد، بألا يشوبه ميل حزبي أو طائفي أو عرقي أو قبلي أو أي علة تخرج به عن مساره الصحيح.

١٦- ضرورة نشر الوعي بين الناس بالتفرقة بين الاجتهاد والتقول بالرأي، فالاجتهاد قائم على أسس وقواعد وضوابط وشروط، أما التقول بالرأي فلا أساس له وقد يَنْسِب صاحبه إلى الشرع الشريف ما ليس فيه لعدم فهمه للنص وعدم تعمقه ومعرفته به.

* * *

٦- وثيقة القاهرة لأخلاقيات التعامل مع الفضاء الإلكتروني(*)

١- أهمية الاستخدام الرشيد للفضاء الإلكتروني في نشر الفكر الـوسطي ، والإسهام الجاد في بناء المحتوى الرقمي في مجال الخطاب الديني، وتعزيز قيم الاعتدال، وبناء ثقافة التسامح وفقه العيش المشترك ، ودحض الفكر المتطرف ، وتفنيد ضلالات وأباطيل المتطرفين.

٢- التعامل مع الفضاء الإلكتروني بأدواته ضرورة ملحة ومصلحة معتبرة لمواكبة التطور التكنولوجي ومتغيرات العصر عن علم وخبرة وبصيرة.

٣- التأكيد على أن الفضاء الإلكتروني وسيلة لا غاية يأخذ حكم الوسائل لا الغايات ، وعلينا تعظيم إيجابياته وتفادي مخاطره

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الرابع والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي ٢٤ و٢٥ من صفر ١٤٤٥هـ الموافقين ٩ و١٠من سبتمبر ٢٠٢٣م، تحت عنوان " الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني بين الاستخدام الرشيد والخروج عن الجادة".

وحل إشكالاته ومواجهة تحدياته بمزيد من البحث الجاد والتثقيف الواسع.

٤- الإفادة القصوى من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والوسائل غير التقليدية كالرسوم المتحركة والأفلام ثلاثية الأبعاد وغيرها في مجال بناء الوعي والخطاب الديني ولا سيما لدى النشء.

٥- وضع أطر لضبط التعامل مع الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني في ضوء قيمنا الدينية والحضارية والأخلاقية.

٦- التأكيد على أهمية التحصين الفكري والأخلاقي المستمر ضد ما يعرف بانحرافات الفضاء الإلكتروني وبخاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرامجه المتعددة.

٧- ضرورة مراعاة الأبعاد الأخلاقية في استخدام مواقع التواصل والعمل على تطوير هذه المواقع واستخدامها بشكل مسئول ورشيد، فالجريمة الأخلاقية هي هي ، سواء التي تقع في دنيا الناس أو على مواقع التواصل والتقنيات الحديثة.

٨- التأكيد على أهمية دور الأسرة في توجيه أبنائها التوجيه السليم نحو الاستخدام الآمن والنافع لمواقع التواصل، مع تنبيههم الدائم على مخاطر الاستخدام غير المنضبط للفضاء الإلكتروني.

٩- الاهتمام ببيوت الله مبنى ومعنى وعمارة، وبإنشاء مراكز الثقافة الإسلامية ومراكز إعداد محفظي القرآن الكريم وتطويرها، بما يتسق ومتطلبات العصر لإحداث التوازن المطلوب بين التأهيل الواقعي والتثقيف الافتراضي.

١٠- استكمال البناء التشريعي والتنظيمي فيما يتصل بمجال الفضاء الإلكتروني والتقنيات ذات الصلة، ووضعه موضع التنفيذ بما يكفل تحقيق غايات الأمن الإلكتروني للجميع.

❊ ❊ ❊

ثالثًا: أهم إصدارات وزارة الأوقاف المصرية في قضايا الاجتهاد والتجديد

إضافة إلى أعمال المؤتمرات سالفة الذكر فإن وزارة الأوقاف أصدرت على مدار عشر سنوات (٢٠١٤- ٢٠٢٣م) عددًا كبيرًا من الإصدارات التي تتناول قضايا التجديد (عربيًّا ومترجمًا)، نذكر من أهمها ما يلي:

١- الكليات الست:

يهدف هذا الكتاب إلى بيان أن عدد الكليات وترتيبها إنما هو نتاج رؤية العلماء والمجتهدين لما يجب الحفاظ عليه باعتباره أمرًا ضروريًّا، وأن الأمر متسع للاجتهاد في عددها وترتيبها كونه اجتهادًا بشريًّا، وليس قرآنًا ولا سنة.

كما يهدف إلى بيان أن الحفاظ على الوطن لا يقل أهمية عمّا ذكره العلماء من الكليات الأخرى؛ إذ لا يوجد وطني شريف لا يكون على استعداد لأن يفتدي وطنه بنفسه وماله.

ويبين أن الحفاظ على الدين مقصوده الأسمى الحفاظ على أصل

الدين ومقاصده، أما عند التفصيل فقد يتقدم حفظ النفس على التمسك ببعض الجزئيات، فللإنسان المضطر أن يأكل من الميتة المحرمة شرعًا ما يحفظ به أصل النفس.

ويؤكد الكتاب أن الشرع الحنيف قد أحاط الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض والنسب بسياجات من الصيانة والحفظ، تحفظ للإنسانية حرمتها وكرامتها، وتضبط مسارات حركتها بضوابط محكمة لا تمييز فيها ولا إقصاء.

٢- الفهم المقاصدي للسنة النبوية:

يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على أهمية فهم المقاصد الكلية للتشريع بصفة عامة، وضرورة فهم مقاصد السنة النبوية المشرفة بصفة خاصة، وفهم مقاصد كل نص أو مجموعة نصوص مترابطة في ضوء غاياتها العليا، مع ضرورة مراعاة ظروف الزمان والمكان وأحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم عند قراءة النص وفهم معانيه أو استنباط بعض الأحكام الجزئية منه.

ويقدم الكتاب قراءة عصرية لنماذج مختارة من السنة النبوية المشرفة، بما يؤكد أننا في حاجة ملحة إلى قراءات جديدة لمعظم نصوص السنة المشرفة المطهرة في ضوء واقعنا الراهن ومتغيراته ومستجداته.

ويكشف الكتاب أن بعض علمائنا قد تنبهوا إلى أهمية التجديد ومراعاة متغيرات الزمان والمكان، وفرقوا بين الثابت والمتغير، وبين النص وشروحه، وكانوا أوضح رؤية، وأكثر وعيًا وشجاعة وإقدامًا على التجديد من كثير من علماء عصرنا.

كما يؤكد الكتاب أن بعض الجماعات المتطرفة والمتشددة قد قامت بقـراءات انتقائية مجتزأة للتراث بمـا يخدم أيديولوجيتها، متجاهلين كثيرًا من الآراء الواعية المستنيرة التي يتحتم علينا أن ننقب عنها وأن نقف عندها بأناة ، بما يكشف زيف هذه الجماعات المتطرفة وقراءتها الانتقائية المغرضة من جهة، ويضيء لنا طريق التجديـد ويفتح لنا جانبًا كبيـرًا من آفاقـه الواسـعة من جهة أخرى.

٣- قواعد الفقه الكلية:

يهدف هذا الكتاب إلى بيان أثر فهم قواعد الفقه الكلية في نقل دارسي العلوم الشرعية من دوائر الحفظ والتلقين إلى مناهج الفهم والتفكير، وفتح آفاق التجديد من خلال رفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية، وقصر التقديس على الذات الإلهية وعلى كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ.

كما يهدف إلى بيان أن الأحكام الفقهية الجزئية المستنبطة باجتهاد المجتهدين في قراءة النصوص ليست قرآنًا، وأن بعضها قابل للتغير وفق مقتضيات الزمان والمكان والأحوال والأشخاص.

ويبين أن الجزئيات لا تكاد تنحصر لكثرة ما يستجد منها ، مما يتطلب التعمق في دراسة مفاتيح العلم وأدوات الاجتهاد والفهم من خلال دراسة : علم أصول الفقه ، وقواعد الفقه الكلية ، وفقه المقاصد ، وفقه الأولويات ، وفقه الواقع ، وفقه المآلات ، للتعامل مع كل الجزئيات المستجدة والمستحدثة برؤية عصريةٍ مستنيرةٍ واعيةٍ.

٤- فلسفة الحرب والسلم والحكم:

يبين هذا الكتاب أن الحرب ليست غاية ولا هدفًا لأي دولة رشيدة أو حكم رشيد، كما أنها ليست نزهة أو فسحة، وكان نبينا (صلى الله عليه وسلم) يقول: "لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموه فاصبروا"، وإنما شرعت الحرب لرد الاعتداء ودفع العدوان، فهي حرب في جملتها حرب دفاعية، لا بغي فيها ولا اعتداء.

ويؤكد أن قضية السلم هي القضية الراسخة في الفكر الإسلامي، وأن السلام الحقيقي يقتضي أن يكون الإنسان في سلام مع نفسه، مع أصدقائه، مع جيرانه ، مع الإنسان والحيوان والنبات والجماد ، مع الكون كله، يقول النبي ﷺ : «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»[1].

ويوضح أن الإسلام لم يضع قالبا جامدًا صامتًا محددًا لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه، وإنما وضع أسسًا ومعايير متى تحققت كان

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ٤٩٩) حديث رقم (٨٩٣١).

الحكم رشيدًا يُقره الإسلام ، ومتى اختلت أصاب الحكم من الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها.

٥- العقل والنص:

يعالج هذا الكتاب كثيرًا من الإشكاليات الفكرية التي نشأت عن غلبة مناهج الحفظ والتلقين على مناهج الفهم والمناقشة والتحليل.

ويؤكد أنه لا غنى عن إعمال العقل في فهم صحيح النص وفي تطبيقاته، وفي إنزال الحكم الشرعي على مناطه من الواقع العملي.

ويبين أنه على الفقيه أن يلم بأحوال ومستجدات عصره، وواقع الناس وعاداتهم وتقاليدهم؛ ليكون قادرًا على إنزال الفتوى على مظانها وظروف عصرها لا على مظان وأحوال عصور أخرى مختلفة.

٦- هويتنا الواقية في زمن العولمة:

يبين هذا الكتاب أن قضية الهوية والحفاظ عليها ليست أمرًا ثانويًّا ، أو هامشيًّا في حياة الأفراد والدول ، بل هي أمر حيوي

وديناميكي، ويكفي لشخص أن يقال عنه: إنه بلا هوية، ولأمة ما أن يقال عنها: إنها أمة بلا هوية، كما يناقش أهم روافد هذه الهوية وعوامل بنائها وتشكيلها.

ويبرز العلاقة الطردية بين الهوية والانتماء، فتجذر الهوية يعني تجذر الانتماء، وهشاشة الهوية تعني هشاشة الانتماء، كما يبرز العلاقة بين الهوية وبناء الصورة الذهنية للشعوب والأمم من خلال مدى تمسكها بإرثها الحضاري وانتمائها الوطني، واستعدادها للحفاظ عليه، والعمل على تقدمه، والتضحية في سبيله، أو مدى تفريطها فيه، وتقاعسها عن حمايته والعمل على نهضته ورقيه.

ويؤكد أن هناك من يريدون لأمتنا أن تكون مسخًا أو طمسًا ، بلا هوية ، بلا معالم ، بلا لون أو طعم أو رائحة ، يريدون لها أن تذوب في هويات أخرى ؛ كي تسهل السيطرة عليها وعلى مقدراتها.

وينبه إلى ضرورة اليقظة والمقاومة لكل محاولات التذويب ،

والعمل الجاد على تقوية مناعتنا الحضارية في مواجهة موجات التجريف العاتية.

٧- ضلالات الإرهابيين وتفنيدها:

يفند هذا الكتاب كثيرًا من أباطيل وضلالات الجماعات الإرهابية والمتطرفة ، ويقدم تصحيحًا لمفاهيمهم المنحرفة والخاطئة ، ويناقش بالحجة والبرهان قضايا: التكفير ، والحاكمية ، والجزية ، واستباحة الدماء، ومحاولات هدم الدولة ، وأدلجة العلماء والمثقفين ، وغير ذلك من القضايا الوطنية.

ويؤكد على مشروعية الدولة ، وبيان أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان، ويبين أن الإرهابيين لا دين لهم ولا خلق ولا قيم، ولا عهد لهم ولا ذمة ، فقد انسلخوا من كل القيم الدينية والأخلاقية والوطنية والإنسانية والآدمية ، وصاروا مسخًا آخر لا علاقة له بالأديان ولا بالإنسانية، مما يتطلب اصطفافًا وطنيًّا ودوليًّا لاقتلاع الإرهاب الغاشم من جذوره ، وتخليص الإنسانية جمعاء من شروره وآثامه.

٨- الشأن العام بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة:

يوضح هذا الكتاب أن من يتصدى للحديث في الشأن العام عالمًا كان أو مفتيًا أو سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو إعلاميًّا، لا بد أن يكون واسع الأفق ثقافيًّا ومعرفيًّا، سابرًا لأغوار ما يتحدث فيه، وأن أي إجراء فقهي أو إفتائي أو فكري أو دعوي أو إعلامي لا بد أن يضع في اعتباره كل الملابسات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمر الذي يتناوله بالحديث.

ويؤكد أن الكلمة أمانة ومسئولية، وأن الكلمة غير المسئولة كلمة خطيرة، قد تكون مهلكة لصاحبها، وقد يتجاوز أثرها السلبي حدود قائلها إلى آفاق أوسع، فتصبح ذات أثر بالغ على المجتمع أو الوطن بأسره.

ويبين أن حرية الرأي والتعبير يجب أن تكون حرية مسئولة وليست مطلقة، حيث تقف حرية كل إنسان عند حرية الآخرين، على حد قولهم: أنت حر ما لم تضر.

٩- حتمية التجديد الفقهي:

يبين هذا الكتاب أن الفقه علم ذو طبيعة خاصة، وأنه صناعة ثقيلة لا يصلح لها الهواة ولا غير المؤهلين، وأنه يحتاج إلى إعداد خاص لصقل شخصية المفتي أو الفقيه.

ويؤكد أن الدين قائم على السماحة واليسر، فالفقه هو التيسير بدليل، مع فهم الواقع والمقاصد والأولويات، وإعمال العقل في فهم صحيح النص، وهو القدرة على التجديد المنضبط بضوابط الشرع.

ويحذر الكتاب من أدلجة الفقهاء والمفتين، ويفرق بوضوح بين الخلاف الفقهي والخلاف السياسي، فاختلاف العلماء سعة، والخروج بالخلاف من الديني أو الفقهي إلى التوظيف السياسي أو الحزبي للفقه أو الفتوى مهلكة للدين والدنيا معًا.

١٠- الجاهلية والصحوة:

يبين هذا الكتاب بالحجة والبرهان والدليل القاطع مدى تحريف الجماعات الإرهابية والمتطرفة الكلم عن مواضعه، وليّها أعناق النصوص، واجتزائها من سياقها، واللعب بمدلول بعض

الألفاظ؛ وتحميلها ما لا تحتمل من الدلالات الخاطئة.

ويوضح أن مفهوم الجاهلية الذي حاولت الجماعات المتطرفة رمي مجتمعاتنا المؤمنة الموحدة به مغالطة بينة، ومردود عليه شكلًا ومضمونًا، لغةً وفكرًا، كما أن إطلاق هذه الجماعات لمصطلح الصحوة على نفسها مغالطة أشد، وأكذوبة أشنع.

ويكشف عن تزييف هذه الجماعات للحقائق، وعن مخاطر التسميم الفكري، ويبرز خطر المنافقين الجدد، والمترددين، وأُجراء الإخوان، ويؤكد على حرمة الدماء والأعراض والأموال، وحتمية مواجهة أهل الشر، لحماية مجتمعاتنا من التطرف وخطر العَمالة والخيانة.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم: أ.د/ محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.	٥
أولًا: توصيات المؤتمرات الدولية للأوقاف	١٩
١- توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والعشرين (خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم على المصالح الوطنية والعلاقات الدولية) ٢٠١٤م.	١٩
٢- توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والعشرين (عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه: طريق التصحيح) فبراير ٢٠١٥م.	٢٥
٣- توصيات المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين (رؤية الأئمة والدعاة لتجديد الخطاب الديني وتفكيك الفكر المتطرف) نوفمبر ٢٠١٥م.	٣٣

٤- توصيات المؤتمر الدولي العام السادس والعشرين (دور المؤسسات الدينية في مواجهة التحديات: الواقع والمأمول .. نقد ذاتي ورؤية موضوعية) ٢٠١٦م.	٤٠
٥- توصيات المؤتمر الدولي العام السابع والعشرين (دور القادة وصانعي القرار في نشر ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب والتحديات) ٢٠١٧م.	٤٦
٦- توصيات المؤتمر الدولي العام الثامن والعشرين (صناعة الإرهاب ومخاطره وحتمية المواجهة وآلياتها) ٢٠١٨م.	٥١
٧- توصيات المؤتمر الدولي العام التاسع والعشرين (بناء الشخصية الوطنية وأثره في تقدم الدول والحفاظ على هويتها) يناير ٢٠١٩م.	٥٥
٨- توصيات المؤتمر الدولي العام الثلاثين (فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية) سبتمبر ٢٠١٩م.	٦٠
٩- توصيات المؤتمر الدولي العام الحادي والثلاثين (حوار الأديان والثقافات) ٢٠٢١م.	٦٦

١٠- توصيات المؤتمر الدولي العام الثاني والثلاثين (عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي) فبراير ٢٠٢٢م.	٦٨
١١- توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والثلاثين (الاجتهاد ضرورة العصر: صوره – ضوابطه – رجاله – الحاجة إليه) سبتمبر ٢٠٢٢م.	٧٣
١٢- توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والثلاثين (الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني) ٢٠٢٣م.	٧٦
ثانياً: وثائق التجديد التي أصدرتها الأوقاف المصرية	٨١
١- وثيقة الأوقاف لتجديد الخطاب الديني .	٨١
٢- وثيقة القاهرة للمواطنة .	٨٤
٣- وثيقة القاهرة للسلام .	٨٧
٤- وثيقة القاهرة للحوار .	٩٠
٥- وثيقة القاهرة لتعزيز ثقافة الاجتهاد .	٩٧
٦- وثيقة القاهرة لأخلاقيات التعامل مع الفضاء الإلكتروني .	١٠٣

ثالثاً: من أهم إصدارات الأوقاف المصرية في قضايا الاجتهاد والتجديد	١٠٦
١- الكليات الست .	١٠٦
٢- الفهم المقاصدي للسنة النبوية.	١٠٧
٣- قواعد الفقه الكلية.	١٠٩
٤- فلسفة الحرب والسلم والحكم.	١١٠
٥- العقل والنص.	١١١
٦- هويتنا الواقية في زمن العولمة.	١١١
٧- ضلالات الإرهابيين وتفنيدها.	١١٣
٨- الشأن العام بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة.	١١٤
٩- حتمية التجديد الفقهي.	١١٥
١٠- الجاهلية والصحوة.	١١٥
فهرس الموضوعات.	١١٧

❊ ❊ ❊